العنوان:	أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية
المصدر:	المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر
المؤلف الرئيسي:	رضوان، أحمد جمعة أحمد
المجلد/العدد:	مج37, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الصفحات:	347 - 419
رقم MD:	660488
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مراجعة الحسابات، جودة المراجعة، إدارة الأرباح ، شركات المساهمة العامة ، السعودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/660488

أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح

دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية

The Impact of Audit Quality on Earnings Management Methods
An Empirical Study on Saudi Joint Stock Companies

إعـــداد

أحمد جمعه أحمد رضوان

مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة حلوان

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة قياس أثر جودة كل من المراجعة الخارجة والداخلية على أساليب إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في اختبار الفروض، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية - معبراً عنها بمؤشر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي – وجودة عمليات المراجعة الداخلية - معبراً عنها بمتوسط سنوات خبرة المراجعين الداخليين ومتوسط نسبة عدد الحاصلين منهم على شهادات مهنية متخصصة و موضوعية واستقلال قسم المراجعة الداخلية – تؤثر سلباً على عمليات إدارة الأرباح من خلال أسلوب الاستحقاق المحاسبي غير العادي وهو ما يعني أن جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية تحد من ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى أسلوب الاستحقاق المحاسبي، ولم تتوصل الدراسة إلى وجود أي تأثير لجودة المراجعة الخارجة والداخلية على إدارة الأرباح من خلال أسلوب الاستحقاق الجاري معبراً عنها بنسبة Miller، وانتهت الدراسة إلى أن كل من جودة عمليات المراجعة الخارجة والداخلية معبراً عنهما بنفس المؤشرات السابقة لها تأثير إيجابي على أساليب إدارة الأرباح المستندة إلى العمليات الحقيقية وهو ما يعني أن جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية تدفع منشآت الأعمال إلى التحول من استخدام أسلوب الاستحقاق المحاسبي غير العادي إلى استخدام الأنشطة والعمليات الحقيقية في إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير لكل من جودة عمليات المراجعة الخارجية -معبراً عنها بمؤشر مكاتب المراجعة الكبيرة- وجودة عمليات المراجعة الداخلية- معبراً عنها بمؤشر نسبة ساعات التدريب للمراجعين الداخليين إلى إجمالي ساعات العمل المقدرة ومؤشر نسبة الوقت المنقضي في مراجعة العمليات والقوائم المالية إلى إجمالي الوقت المقدر لوظيفة المراجعة الداخلية ومؤشر حجم إدارة المراجعة الداخلية- على أساليب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي أو من خلال العمليات الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، الاستحقاق المحاسبي غير العادي، إدارة العمليات والأنشطة الحقيقية، تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل، جودة المراجعة الخارجية، مكاتب المراجعة الكبيرة، التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، جودة المراجعة الداخلية.

أولاً: الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة:

تعتبر التقارير المالية الوسيلة الرئيسة لتوصيل المعلومات عن منشآت الأعمال والتي تساعد الأطراف المختلفة على تقييم الأداء واتخاذ القرارات، وتعتبر الأرباح المحاسبية أهم مؤشرات تقييم هذا الأداء ولما كانت هذه التقارير تعد في ضوء المعايير المحاسبية التي تسمح للإدارة في كثير من الأحيان بحرية الاختيار من بين أكثر من طريقة محاسبية لمعالجة نفس البند، كما تسمح لها بحرية التقدير لكثير من بنود القوائم المالية بهدف مساعدتها في جعل التقارير المالية أكثر قدرة على التعبير عن الأداء الحقيقي لمنشآت الأعمال، ولكن ما يحدث في الغالب هو استخدام الإدارة هذه الحرية للتأثير على الأداء الحقيقي وعلى وجه التحديد الأرباح المحاسبية لإظهارها على غير حقيقتها وهو ما يعرف بإدارة الأرباح وذلك لتحقيق مصالحها الذاتية.

يعتبر موضوع إدارة الأرباح من الموضوعات التي أثارت وما زالت تثير إهتمام الكثير من الباحثين وجهات وضع المعايير والجهات الرقابية والاشرافية لمعرفة طرق وأساليب إدارة الأرباح وذلك لمحاولة اتخاذ الاجراءات المانعة لحدوث مثل هذا التضليل لما يمكن أن يكون له من آثار بالغة الخطورة ليس فقط على المستوى الجزئي ولكن أيضاً على المستوى الكلي؛ فقرارات المستثمرين والمقرضين وغيرهم تعتمد بشكل كبير على المعلومات المنشورة في التقارير المالية التي قد تتعرض للتلاعب من قبل الإدارة لتحقيق أهداف معينة باستخدام أساليب إدارة الأرباح سواء كان ذلك بشكل مشروع من خلال المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) والتي تتمثل في إدارة الأرباح من خلال استخدام الاستحقاق المحاسبي وهو ما يعرف بإدارة الاستحقاق (AM) أو إدارة الأرباح من خلال التغير في توقيت حدوث العمليات الحقيقية وهو ما يعرف بإدارة العمليات الحقيقية (RTM)، كما قد تلجأ الادارة إلى استخدام وسائل وأساليب غير مشروعة تقع خارج نطاق (GAAP)

في إدارة الأرباح مثل تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل (Classification Shifting).

٢/١ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن تضارب المصالح بين الوكيل والأصيل قد يدفع الوكيل لاستخدام المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية لإظهار أرباح الشركة على غير حقيقتها لتحقيق مصالحه على حساب مصلحة الأصيل وغيره من أصحاب المصالح الآخرين، وطبقاً لنظرية الوكالة فإن المراجع الخارجي يلعب دوراً هاماً كأحد المراقبين الرئيسين في تخفيض حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الوكيل الذي يقوم بإدارة الشركة والأصيل الذي يمتلك الشركة والذي ليس لديه سلطة الحصول على المعلومات، وفي تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن السلوك الانتهازي الذي تنتهجه الإدارة عند اعداد التقارير المالية، وتعتبر جودة وكفاءة المراجعة الخارجية أمراً ضرورياً حتى يستطيع المراجع القيام بدوره الرقابي على أحسن صورة باكتشافه ومنعة أي تحريف أو تضليل في القوائم المالية.

على الرغم من أن المراجعه الداخلية تلعب دوراً هاماً في عملية اعداد وعرض وجودة التقارير المالية إلا أن نقص المعلومات والبيانات المتاحة عن المراجعة الداخلية جعلت البحوث والدراسات تبتعد إلى حد كبير عن فحص هذا الدور، ولكن كثرة الانهيارات المالية للعديد من الشركات العالمية في العصر الحديث أدت إلى زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق كفاءة وفاعلية أنظمة الحوكمة وفي تحسين جودة التقارير المالية وهو ما دفع البعض (مبارك، ٢٠١٠؛ Parwitt et al. 2009)، إلى قياس أثر جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية معبراً عنها بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح إلا أن معظمها وخاصة العربية منها قد ركزت على إدارة الأرباح من خلال أسلوب الاستحقاق المحاسبي وأغفلت الأساليب الأخرى المتمثلة في إدارة الأرباح من خلال الأنشطة والعمليات الحقيقية وإعادة تصنيف البنود داخل قائمة الدخل، وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت تأثير جودة المراجعة الخارجية على إدارة الأرباح، بالإضافة إلى تناول عدد محدود من الدراسات تأثير جودة عمليات المراجعة

الداخلية على إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي إلا أن هذه الدراسات قد أغفلت دراسة تأثير جودة المراجعة وخاصة الداخلية على تحول منشآت الأعمال إلى استخدام الأنشطة والعمليات الحقيقية كبديل عن الاستحقاق المحاسبي في إدارة الأرباح وخاصة على مستوى الدراسات العربية وهو ما دفع الباحث لدراسة واختبار هذا التأثير في الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في شكل التساؤل الرئيسي التالي والذي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليه وهو هل تحد جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية من ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى أسلوب الاستحقاق المحاسبي بما يدفع الإدارة نحو التحول إلى ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى العمليات الحقيقية؟. ويرى الباحث أن الاجابة على التساؤل الرئيسي السابق تستدعي الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل تحد جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية من ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي وبعبارة أخرى هل تؤثر جودة المراجعة الخارجية والداخلية سلباً على ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي؟.

٢- هل تدفع جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية منشآت الأعمال إلى التحول نحو استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح وبعبارة أخرى هل تؤثر جودة المراجعة الخارجية والداخلية إيجاباً على ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى العمليات الحقيقية؟.

٣/١ أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تعتبر الدراسة هامة من الناحية العلمية حيث أنها تعتبر امتداداً للدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح كما أنها تعتبر مساهمة في الفكر المحاسبي المتعلق بإدارة الأرباح من عدة جوانب تتمثل في الآتي:

١- تركز الدراسة الحالية على الأساليب الأخرى لإدارة الأرباح مثل إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية ومن خلال إعادة تصنيف البنود داخل قائمة الدخل إلى جانب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي وهو ما أغفلته الدراسات الأخرى وخاصة العربية منها.

٢- على الرغم من وجود عدد محدود من الدراسات التي تناولت دور جودة عمليات المراجعة الداخلية في الحد من أساليب إدارة الأرباح إلا أن هذه الدراسات قد ركزت على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي ولم تتناول أثر جودة عمليات المراجعة الداخلية على تحول منشآت الأعمال نحو التوسع في استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح وهو ما ستحاول الدراسة الحالية اختباره.

٣- تعتبر الدراسة الحالية على حد علم الباحث الدراسة العربية الوحيدة التي قامت بالربط بين جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام أسلوب الاستحقاق المحاسبي وفي توجه الإدارة نحو استخدام العمليات الحقيقية وغيرها من الأساليب البديلة في إدارة الأرباح وهو ما يبرز أهمية هذه الدراسة .

الأهمية العملية: تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العملية في أنها تكشف للمستثمرين والمقرضين والجهات المهنية والإشرافية والرقابية عن الأساليب المختلفة التي يمكن أن تتبعها الشركات المساهمة السعودية في عمليات إدارة الأرباح، كما أنها تبرز دور كل من المراجعة الخارجية والداخلية في اكتشاف والحد من هذه الأساليب.

٤/١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى لهذا البحث في اختبار أثر كل من جودة عمليات المراجعه الخارجية والداخلية على أساليب إدارة الأرباح. ويمكن تقسيم الهدف السابق إلى الأهداف الفرعية التالية:

١- اختبار أثر جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي.

٢- اختبار أثر جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على إدارة الأرباح المستندة إلى العمليات الحقيقية.

٥/١ منهج وأسلوب الدراسة:

تجمع الدراسة بين الأسلوبين النظري والتطبيقي، وبالتالي منهجي الدراسة الاستنباطي والاستقرائي، وذلك كما يلي:

١- الدراسة النظرية

تعتمد على ما ورد في الفكر المحاسبي بشأن مفهوم ودوافع وأساليب ونماذج قياس إدارة الأرباح، وأثر جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على أساليب إدارة الأرباح.

٢- الدراسة التطبيقية:

تتمثل في فحص واختبار أثر جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي وفي تحول الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح بدلاً من الاستحقاق المحاسبي خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/٣١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١.

٦/١ حدود البحث:

تقتصر الدراسة النظرية على تحليل وتقييم ما ورد بالفكر المحاسبي بشأن دوافع وأساليب ونماذج قياس إدارة الأرباح في حدود ما يخدم البحث، كما تقتصر الدراسة التطبيقية على تقييم أثر جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على استخدام أساليب إدارة الأرباح التي تقع داخل حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) دون غيرها من الأساليب التي تقع خارج حدود الـ (GAAP).

٧/١ خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث يمكن تقسيم البحث كما يلي:

١- القسم الأول: الاطار العام للبحث.

٢- القسم الثاني: الدراسات السابقة.

٣- القسم الثالث: الاطار النظري للبحث.

٤- القسم الرابع: الدراسة التطبيقية.

٥- القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والمراجع.

القسم الثاني: الدراسات السابقة

نظراً لكثرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح من أبعاد مختلفة فقد قام الباحث بتقسيم تلك الدراسات إلى مجموعتين رئيستين؛ هما مجموعة الدراسات التي تناولت دوافع وأساليب إدارة الأرباح ومجموعة الدراسات التي ربطت بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة وذلك كما يلي:

١/٢ الدراسات السابقة التي تناولت دوافع وأساليب إدارة الأرباح:

تناولت الكثير من الدراسات دوافع إدارة الأرباح والأساليب المختلفة المستخدمة في ذلك، فعلى سبيل المثال انتهت دراسة (Teoh et al., 1998) إلى إن الشركات الأمريكية تستخدم الاستحقاق المحاسبي غير العادي لإظهار الأرباح بأعلى من قيمتها للتأثير على سعر السهم قبل طرحه للاكتتاب العام، كما انتهت إلى وجود علاقة عكسية بين الاستحقاق غير العادي في فترة الطرح وبين العائد غير العادي للأسهم في الفترات التالية لطرحها. وخلصت دراسة (Dechow et al., 2000) التي استهدفت فحص دوافع وأساليب إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٨ إلى أن مقابلة الأرباح القياسية تعتبر الدافع الرئيسي لإدارة الأرباح بهدف التأثير على قيمة المنشأة السوقية، كما تبين أن الشركات التي نجحت في مقابلة الأرباح القياسية تميزت بارتفاع الاستحقاق المحاسبي ومستوى البنود غير العادية مقارنة بغيرها من المنشآت.

وتوصلت دراسة (DuChame et al., 2004) إلى جود علاقة موجبة بين استخدام الاستحقاق الجاري في إدارة الأرباح المصاحب لطرح أسهم زيادة رأس المال للاكتتاب العام أو ما يطلق عليه الطرح الموسمي لحقوق الملكية (Season Equity Offering) وبين تعرض الشركات للدعاوى القضائية، ولم تتوصل الدراسة إلى وجود أي علاقة بين استخدام الاستحقاق الجاري في إدارة الأرباح المصاحب للطرح الأولي للأسهم (Initial Offering) وبين احتمال تعرض الشركات للدعاوى القضائية. وفي ذات السياق توصلت دراسة (Maquradt and Wiedman ,2004) إلى أن منشآت الأعمال تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي كما وأنها تفضل استخدام بنود قائمة الدخل المتكررة عن البنود غير المتكررة للوصول

إلى رقم الربح المرغوب فيه قبل الطرح الأولي أو الموسمي لأسهم رأس المال للتأثير على السعر السوقي للسهم. وتوصلت دراسة (Graham et al., 2005) التي قامت على استقصاء أراء المديرين الماليين في الشركات الأمريكية عن دوافع وأساليب إدارة الأرباح إلى أن مقابلة توقعات المحللين الماليين والأرباح السابقة تعتبر من أهم دوافع إدارة الأرباح، وانتهت الدراسة إلى انخفاض اعتماد الإدارة على الاستحقاق غير العادي لمقابلة هذه التوقعات.

واستهدفت دراسة (MCVay, 2006) فحص واختبار استخدام تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل كوسيلة لإدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٣، وتوصلت إلى أن إدارات الشركات تقوم بتصرفات انتهازية تتمثل في تحويل بعض بنود المصروفات الجارية (تكلفة البضاعة المباعة، المصروفات البيعية والإدارية) إلى البنود الاستثنائية في السنوات التي يتم فيها الاعتراف ببنود استثنائية وهو ما يعد خروجاً على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك بهدف اظهار الأرباح الرئيسة (Core Earnings) بأعلى من قيمتها الحقيقية لمقابلة توقعات المحللين الماليين حيث يتم استبعاد البنود الاستثنائية من قائمة الأرباح الشكلية (Pro Forma) ومن توقعات المحللين الماليين. كما توصلت دراسة (Chio et al., 2006) إلى أن الشركات الإنجليزية تتوسع في استخدام أسلوب تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل لإدارة الأرباح لمقابلة توقعات المحللين الماليين.

وانتهت دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) إلى أن شركات المساهمة السعودية تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال. كما خلصت دراسة (عبدالحميد، ٢٠٠٧) التي استهدفت التعرف على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٦ إلى أن انخفاض الأرباح أو تحقيق خسائر، وزيادة حجم الديون من العوامل التي تدفع الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي.

وخلصت دراسة (Efindi et al., 2007) إلى أن تقييم الشركات الأمريكية بأعلى من قيمتها يعتبر أحد دوافع إدارة الأرباح باستخدام أساليب خارج حدود المبادئ

المحاسبية المقبوله قبولاً عاماً (GAAP) للحفاظ على هذا التقييم المبالغ فيه لتعظيم ما تحصل عليه الإدارة من مكافآت وحوافز في شكل خيارات أسهم. كما توصلت دراسة (Fan Qinato, 2007) إلى أن الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام لأول مرة تستخدم الاستحقاق المحاسبي لتضخيم الأرباح المحاسبية للتأثير على تقييم الشركة وسعر الطرح.

واستهدفت دراسة(Cohen et.al. 2008) تحليل أثر صدور قانون Sarbnens-Oxley في عام ٢٠٠٢ في الولايات المتحدة الأمريكية على التحول من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي إلى إدارة الأرباح على أساس العمليات الحقيقية بمقارنة أساليب إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية قبل وبعد صدور هذا القانون، وتوصلت إلى زيادة اعتماد الشركات على الاستحقاق المحاسبي في إدارة الأرباح بشكل جوهري مقارنة بأسلوب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية قبل صدور القانون، وعلى العكس من ذلك فقد تحولت الشركات إلى زيادة الاعتماد على العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح بشكل جوهري وتناقص استخدام الاستحقاق المحاسبي بعد صدور القانون. وانتهت دراسة (Athanasakou et al., 2009) إلى أن الشركات البريطانية تمارس إدارة الأرباح من خلال تحويل تصنيف بعض بنود المصروفات من المصروفات الجارية إلى المصروفات غير الجارية في قائمة الدخل لمقابلة توقعات المحللين المتعلقة بالأرباح الرئيسية وهي نفس النتيجة التي توصلت اليها دراسة (Chio et al., 2006). وتوصلت دراسة (Lara et al., 2009) إلى أن استخدام الاستحقاق المحاسبي كوسيلة لإدارة الأرباح كان أكثر وضوحاً في السنوات السابقة على انهيار الشركات التي كانت احتمالات انهيارها أقل من غيرها، في حين كان استخدام العمليات الحقيقية كوسيلة لإدارة الأرباح أكثر وضوحاً في السنوات السابقة على انهيار الشركات التي كانت احتمالات انهيارها مرتفعة وذلك نتيجة استنفاد فرص استخدام الاستحقاق المحاسبي في هذه الشركات.

وخلصت دراسة (Ibrahim et al., 2010) إلى أن الشركات الأمريكية كانت تعتمد بشكل أساسي على الاستحقاق المحاسبي للتلاعب في الأرباح للتأثير على سعر السهم عند طرح أسهم زيادة رأس المال للاكتتاب قبل صدور قانون -Sarbanes

Oxely، وتبين تحول هذه الشركات إلى استخدام العمليات والحسابات الحقيقية بعد صدور هذا القانون وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Cohen et al, 2008)، وانتهت الدراسة إلى أن الاستحقاق المحاسبي أكثر احتمالاً للاكتشاف عن غيره من الأساليب الأخرى لإدارة الأرباح.

كما خلصت دراسة(Barua and Sbaraglia, 2010) إلى أن منشآت الأعمال تقوم بإدارة الأرباح من خلال تحويل جزء جوهري من المصروفات التشغيلية إلى العمليات غير المستمرة في قائمة الدخل بهدف زيادة الأرباح الرئيسة لمقابلة توقعات المحللين الماليين للتأثير على أسعار الأسهم. وخلصت دراسة (الخيال، والقثامي، ٢٠١٠) التي استهدفت الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل على هذه الممارسة خلال عام ٢٠٠٨ إلى أن الشركات السعودية تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي وان العوامل المؤثرة على هذه الممارسة تتمثل في مديونية وربحية الشركات.

وتوصلت دراسة (Badertscher 2011) إلى أن الإدارة تلجأ إلى استخدام الاستحقاق المحاسبي في السنوات الأولى لتسعير أسهمها في السوق بأعلى من قيمتها قبل أن تتحول إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح، وأن طول الفترة الزمنية للمغالاة في التقييم تجعل الادارة تستخدام أشكال أخرى لإدارة الأرباح خارج حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢/٢ الدراسات التي ربطت بين جودة عمليات المراجعة وإدارة الأرباح:

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين جودة عمليات المراجعة وبين إدارة الأرباح ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيتين؛ هما مجموعة الدراسات التي ربطت بين جودة عمليات المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح ومجموعة الدراسات التي ربطت بين جودة عمليات المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح وذلك كما يلي:

٢/٢/١ الدراسات التي ربطت بين جودة عمليات المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح:

اختلفت الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة عمليات المراجعة الخارجية وبين إدارة الأرباح في المقياس المستخدم للجودة فمنهم من استخدم مؤشر المكاتب الكبيرة (Big N) كمقياس للجودة ومنهم من استخدم مؤشر التخصص الصناعي للمراجع (Auditor Industry Specialization) كمقياس لجودة عمليات المراجعة الخارجية وذلك على النحو التالي:

٢/٢/١/١ الدراسات التي تناولت العلاقة بين مكاتب المراجعة الكبيرة (Big N) وإدارة الأرباح:

توصلت دراسة (Becker et al., 1998) إلى أن الشركات التي تتعامل مع مكاتب المراجعة الكبيرة تنخفض فيها مستويات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري مقارنة بغيرها من الشركات التي لا تتعامل مع مكاتب المراجعة الكبيرة. وفي ذات السياق توصلت دراسة (Francies et al., 1999)، إلى أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة لديها مستوى مرتفع من الاستحقاق الإجمالي ومستوى أقل من الاستحقاق الاختياري المتوقع عن تلك الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأخرى. وتوصلت دراسة (Cheng, 2001) إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة عملية المراجعة معبراً عنها بمؤشر مكاتب المراجعة الكبيرة حيث تنخفض الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح في حالة إذا ما كان مراجع الحسابات من المكاتب الكبيرة. واتفقت دراسة (Vander et al., 2003)مع ما توصلت اليه الدراسة السابقة من أن مكاتب المراجعة الكبيرة يمكن أن تحد من ظاهرة التلاعب في الدخل المرتبطة بإدارة الأرباح.

وتوصلت دراسة (Cohen and Zarowin, 2010) إلى أن المنشآت التي تتعاقد مع مراجع حسابات من المكاتب الكبيرة (BigN) تمارس إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية بشكل يفوق استخدام الاستحقاق المحاسبي عند قيامها بالطرح الموسمي لأسهم زيادة رأس المال.

وانتهت دراسة (Lawrence et al., 2011) إلى أن الاختلافات في جودة المراجعة بين منشآت الأعمال وقدرة المراجع على اكتشاف الاستحقاق المحاسبي غير العادي أو الاختياري لا ترجع إلى ما إذا كان مراجع الحسابات من (Big N) أم لا ولكنها ترجع لخصائص العميل وعلى رأسها حجم منشأة العميل معبراً عنها بالقيمة السوقية لحقوق الملكية. كما لم تستطع دراسة (Zang, 2012) التوصل إلى ايجاد علاقة موجبة بين التعاقد مع مراجع حسابات من (Big 4) وبين إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

٢/٢/١/٢: الدراسات التي ربطت بين التخصص الصناعي للمراجع (Auditor Industry Specialization)، وإدارة الأرباح:

استهدفت دراسة (Krishnan, 2003) فحص واختبار العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع وبين مستوى الاستحقاق غير العادي في القوائم المالية، وانتهت إلى أن مستوى الاستحقاق غير العادي أو الاختياري الذي تمارسه الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين غير متخصصين في مجال الصناعة التي تنتمي إليه هذه الشركات يفوق مثيله في الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجعين متخصصين في مجال الصناعة. وتوصلت دراسة (Balsam et al., 2003) إلى نفس النتيجة السابقة. وفي ذات السياق انتهت دراسة (Francies et al., 2004) إلى أن جودة الأرباح المحاسبية مقاسة بمبلغ الاستحقاق غير العادي في الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجعين متخصصين في مجال الصناعة أعلى منها في الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجعين غير متخصصين؛ حيث ينخفض مبلغ الاستحقاق غير العادي وينخفض التلاعب في الأرباح لمقابلة توقعات المحللين وبالتالي تزداد جودة الأرباح في النوع الأول من الشركات.

وانتهت دراسة (Romanus et al., 2008) إلى وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي للمراجع وإعادة اعداد القوائم المالية نتيجة وجود أخطاء جوهرية بها. وفي ذات السياق توصلت دراسة (Chi et al., 2011) إلى أن منشآت الأعمال التي توجد لديها دوافع قوية لإدارة الأرباح لمقابلة مؤشرات الأرباح القياسية المتوقعة أو لدعم عمليات الطرح الموسمي لأسهم زيادة رأس المال تلجأ إلى استخدام الأنشطة

والعمليات الحقيقية عندما تنخفض قدرتها على استخدام الاستحقاق المحاسبي في إدارة الأرباح نتيجة ارتفاع جودة المراجعة معبراً عنها بمؤشر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وأتعاب عملية المراجعة. وخلصت دراسة (Burnett et al., 2012) التي استهدفت اختبار تأثير جودة المراجعة معبراً عنها بمؤشر التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات على اختيارات الإدارة المتعلقة بأساليب إدارة الأرباح إلى أن الشركات التي تتسم فيها عملية المراجعة بالجودة المرتفعة تلجأ إلى إعادة شراء أسهمها للتأثير على ربحية السهم بشكل أكبر من اعتمادها على إدارة الاستحقاق المحاسبي لمقابلة توقعات المحللين الماليين.

٢/٢/٢ الدراسات التي ربطت بين جودة أداء أنشطة المراجعة الداخلية وبين إدارة الأرباح:

انتهت دراسة (Davison et al,. 2005) إلى عدم وجود علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات الاسترالية. واستهدفت دراسة (Prawitt et al., 2009) فحص العلاقة بين جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية وبين إدارة الأرباح معبراً عنها بحجم الاستحقاق المحاسبي غير العادي وميل الادارة لمقابلة توقعات المحللين الماليين، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية والرقم المطلق للاستحقاق المحاسبي الاختياري. واتفقت دراسة (مبارك، ٢٠١٠) مع نتائج الدراسة السابقة حيث انتهت إلى وجود علاقة عكسية بين جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح معبراً عنها بنسبة ميلر، وتبين أن العامل الوحيد المؤثر في هذه العلاقة هو حجم عمل المراجعة الداخلية المرتبط بإعداد التقرير المالي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من عرض وتحليل الدراسات السابقة ما يلي:

١- اتفقت الدراسات فيما بينها على أن أهم دوافع إدارة الأرباح تتمثل في مقابلة توقعات المحللين الماليين المتعلقة بالأرباح بهدف التأثير على سعر السهم في

حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام أو للحفاظ على تسعير السهم بأعلى من قيمته لتحقيق مصالحها الذاتية.

٢- اتفقت الدراسات السابقة فيما بينها على تعدد الأساليب والوسائل التي تتبعها الشركات في إدارة الأرباح والمتمثلة في استخدام الاستحقاق المحاسبي واستخدام العمليات الحقيقية، فضلاً عن استخدام تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل من البنود الجارية إلى البنود غير العادية والاستثنائية وبنود العمليات غير المستمرة والعكس.

٣- اتفقت الدراسات السابقة فيما بينها على تحول الشركات من استخدام الاستحقاق المحاسبي إلى استخدام العمليات الحقيقية عندما يصعب استخدام الاستحقاق المحاسبي وكلما زادت فرص اكتشافه.

٤- اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها على دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بوجه عام وفي تحول الشركات إلى استخدام العمليات الحقيقية لتحقيق أهداف إدارة الأرباح.

٥- اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها على الدور الذي يمكن أن تلعبة جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي.

يخلص الباحث مما سبق إلى ما يلي:

١- أن الدراسات السابقة وخاصة العربية منها قد ركزت على دراسة أسلوب واحد فقط من أساليب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي وأغفلت الأساليب الأخرى وخاصة إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية وهو ما يميز هذه الدراسة عن غيرها.

٢- أن كل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة وبين إدارة الأرباح قد ركز بعضها على جودة المراجعة الخارجية (Cohen and Zarowin, 2010; Zang, 2012)، وبعضها ركز على جودة المراجعة الداخلية (مبارك، ٢٠١٠; Prawitt et al., 2009) ، كما اختلفت نتائجها وهو ما يستدعي دراسة واختبار هذه العلاقات في بيئة الأعمال السعودية، كما

وأن الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح قد ركزت على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي وتجاهلت الأساليب الأخرى لإدارة الأرباح وهو ما يسعى الباحث إلى دراسته واختباره لاستكمال النقص في هذا المجال، إضافة لما سبق فعلى حد علم الباحث لا توجد أي دراسة قد جمعت بين تأثير جودة المراجعة الداخلية والخارجية على أساليب إدارة الأرباح وهو ما يميز هذه الدراسة عن غيرها.

القسم الثالث: الإطار النظري

يتناول هذا الجزء الاطار النظري للبحث والذي يتضمن مفهوم ودوافع وأساليب إدارة الأرباح ومداخل وضع المعايير وعلاقتها بإدارة الأرباح ونماذج قياس أساليب إدارة الأرباح والعلاقة بين جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية وإدارة الأرباح وذلك كما يلي:

٣/١ مفهوم إدارة الأرباح:

يرى البعض (Healy and Wahlen, 1999) أن إدارة الأرباح تتحقق عندما تقوم الادارة باستخدام الحكم الشخصي في التقارير المالية وفي إدارة العمليات لتضليل أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على الارتباطات التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية التي يتم التقرير عنها، وطبقاً لـ Healy and Wahlen (1999) فإن إدارة الأرباح تتم عندما تمارس الإدارة حكمها الشخصي في عمل التقديرات المختلفة (تقدير العمر المتوقع والقيمة التخريدية للأصول، وتقدير قيمة المخصصات المختلفة وغيرها من التقديرات) وفي الاختيار من بين الطرق المحاسبية المختلفة التي تسمح بها المعايير المحاسبية لمعالجة بند معين (طريقة الوارد آخراً صادر أولاً أو الوارد أولاً صادر آخراً أو المتوسط المرجح في تسعير المخزون، الاختيار بين تطبيق طريقة القسط الثابت في حساب الإهلاك أو طرق القسط المتناقص وغيرها من الاختيارات الأخرى)، وفي اختيار توقيت تنفيذ القرارات (توقيت تنفيذ مشروعات البحوث والتطوير، توقيت بيع وشراء الآلات والاستثمارات وغيرها من القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) بهدف التأثير على صافي

الربح بالتقرير عن زيادة أو تخفيض مصطنع في رقم الربح الذي يتم الافصاح عنه لتحقيق أهداف معينه تتمثل في زيادة المكافآت الإدارية أو تحقيق سمعة جيدة في سوق العمل أو تخفيض تكاليف التمويل أو مقابلة الأرباح القياسية وغيرها.

٢/٣ دوافع وحوافز إدارة الأرباح:

يرى البعض أن منشآت الأعمال تقوم بإدارة الأرباح مستغلة المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) وذلك لجعل المنشأة أقل مخاطرة أو أكثر ربحية عن وضعها الحقيقي (Graham et al., 2005; Fields et al., 2001)، كما يرى البعض الآخر (Correntt et al., 2008)، أن ممارسات إدارة الأرباح تتم بهدف تجنب مخالفة شروط واتفاقيات القروض التعاقدية، تخفيض التكاليف التنظيمية، أو تعظيم المنافع التنظيمية، وطبقاً لما جاء في الفكر المحاسبي فإن الدوافع أو الحوافز الكامنة في العقود التي تحكم المنشأة تؤدي إلى تضليل أصحاب المصالح، وتنقسم هذه الدوافع إلى دوافع مرتبطة بالعقود الخارجية ودوافع مرتبطة بالعقود الداخلية ويتناول الباحث أهم الدوافع الكامنة في العقود الخارجية والداخلية وذلك على النحو التالي:

٣/٢/١ الدوافع الكامنة في العقود الخارجية: وتشمل ما يلي:

١- **العقود مع حملة الأسهم:** يرى البعض أن الشركات المدرجة في الأسواق المالية لديها دافع لتحريف القوائم المالية لإظهار زيادة متكررة ومستمرة في الأرباح مع قدر منخفض من التذبذب لتجنب إظهار خسائر ولمقابلة الأرباح القياسية للتأثير على أسعار الأسهم (DeAngelo, 1996; Degeorge et al., 1999)، ويؤكد على ما سبق البعض (Habib, A., and Hansen, J., 2009) بأن هناك ثلاث مستويات للأرباح القياسية (Benchmark Earnings) تسعى الإدارة لمقابلتها؛ هي مستوى الأرباح القياسية الصفرية الذي يعبر عن رغبة الإدارة في تجنب التقرير عن الخسائر، تغيرات الأرباح القياسية والتي تعبر عن رغبة الإدارة في التقرير عن تحقيق زيادة في الأرباح مقارنة بالفترات السابقة، مقابلة توقعات المحللين الماليين المتعلقة بالأرباح والتي تشير إلى رغبة الإدارة في التقرير عن أرباح تتفق أو تختلف قليلاً عن

توقعات المحللين، وأن الدوافع المتعلقة بسوق رأس المال تدفع الإدارة إلى مقابلة الأنواع الثلاث للأرباح القياسية.

٢- **عقود المديونية:** تمثل العقود الخارجية بين المنشأة والمقرضين حافز لإدارة الأرباح المحاسبية لتجنب مخالفة تعهدات وشروط الدين (Dechow et al., 1996)، ويرى البعض أن المنشآت التي حققت أرباح قريبة من الأرباح القياسية استطاعت أن تحسن من تصنيفها الائتماني وأن تخفض من تكلفة الديون (Jaing, 2008).

٣- **العلاقات التعاقدية مع الجهات الاشرافية والتنظيمية:** تعتبر العلاقات التعاقدية مع الجهات التنظيمية والإشرافية أحد دوافع إدارة الأرباح التي تتم بهدف تخفيض التكاليف السياسية الناتجة عن تدخل الجهات الحكومية في شئون المنشأة أو لتخفيض الضرائب المفروضة عليها (Han and Wang, 1998).

٢/٢/٣ الدوافع الكامنة في العقود الداخلية: وتتمثل هذه الدوافع في الآتي:

١- تحقيق الأمان الوظيفي: يرى البعض أن هناك بعض العوامل الضمنية والصريحة المرتبطة بالعقود الداخلية مع المنشأة تمثل دوافع لإدارة الأرباح فعلى سبيل المثال فإن ربط تقييم أداء المدراء التنفيذيين ببقائهم أو استبعادهم يعتبر تهديد لهؤلاء المدراء يدفعهم للتلاعب في الأرباح لمقابلة مستوى الأداء المطلوب في مجال الصناعة، كما يدفع المدراء التنفيذيين الجدد للقيام بعمليات الغسيل الكبير (Big Bath) في السنة الأولى التي يتولون فيها هذه المسئولية لإظهار أدائهم بشكل أفضل في السنوات التالية (De Fond and Park, 1997).

٢- المكافآت والحوافز الإدارية: تعتبر خطط المكافآت والحوافز الإدارية أحد الدوافع الصريحة للعقود الداخلية لممارسة إدارة الأرباح للحصول على المكافآت والحوافز المرغوبة (Bartov et al., 2002)، وأكد على ما سبق البعض بأن المكافآت الإدارية في شكل أسهم ملكية أو خيارات أسهم مقيدة أو غير مقيدة تمثل أحد الحوافز الهامة التي تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح

لمقابلة توقعات المحللين الماليين للتأثير على سعر السهم في السوق بهدف تعظيم مكافآتهم (Bergstresser and Philippon, 2006).

٣/٣ أساليب إدارة الأرباح:

يوجد العديد من أساليب إدارة الأرباح التي يقع بعضها ضمن حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) والبعض الآخر يقع خارج حدود الـ (GAAP)، ويرى البعض أنه يجب على المديرين عند اتخاذ القرار باستخدام أحد أساليب إدارة الأرباح أن يأخذوا في اعتبارهم المنافع والتكاليف المتوقعة لهذا الأسلوب، فبينما يمكن أن تتضمن المنافع المحتملة تعزيز رفاهية المديرين وضمان بقائهم في وظائفهم فإن التكاليف تتضمن تدمير ثروة المنشأة نتيجة اتخاذ الادارة قرارات غير سليمة، وانخفاض سعر السهم عندما يكتشف السوق التلاعب في الأرقام المحاسبية، وفقدان الادارة لسمعتها في سوق العمل وفي احتمال تعرضها للمسائلة القانونية (Palmrose, 2004; Desia et al., 2006) .

اتفق الكتاب والباحثين على أن هناك ثلاث أساليب لممارسة إدارة الأرباح هي إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي (Accrual Earnings Management)، إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية (Real Transactions Earning Management)، وإدارة الأرباح من خلال تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل (Classification Shifting Earnings Management)وفيما يلي شرح وتوضيح لهذه الأساليب:

١/٣/٣ الأسلوب الأول: إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي :(AM)

تعتبر إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي الطريقة الأكثر شيوعاً في الفكر المحاسبي والتي يمكن للإدارة من خلالها ان تنقل الأرباح من الفترات المستقبلية للفترة الحالية من خلال تعجيل الإيرادات أو تخفيض المصروفات لتحسين أرباح الفترة الحالية، ويرى البعض أن إدارة الأرباح المستندة إلى أساس الاستحقاق تحدث من خلال التغير المتعمد في الايرادات والمصروفات المستحقة من خلال استخدام

المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بهدف التأثير على رقم الربح المفصح عنه في القوائم المالية (Healy and Wahlen, 1999).

ويتميز هذا الأسلوب بانعدام أثره على التدفقات النقدية وبالتالي فهو أقل الأساليب مساهمةً في تخفيض قيمة المنشأة في الأجل الطويل، كما وأنه يمكن استكمال ممارسته في نهاية الفترة بمجرد تحديد مبلغ الربح الذي ترغب الادارة الافصاح عنه، فضلاً عن أنه يتم في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي تسمح للإدارة بأن تستخدم التقدير والحكم الشخصي في تحديد قيمة الكثير من بنود القوائم المالية، وبالتالي فإن تكلفة استخدامه تكون منخفضة نظراً لأنه قد لا يتم اكتشافه من قبل المستثمرين والمراجعين. بالرغم من المزايا السابقة إلا أن الطبيعة الانعكاسية لاستخدام الاستحقاق المحاسبي قد تعوق الاستمرار في استخدامه لفترات طويلة، حيث أن الادارة مطالبة بالتغلب على الأثر المحتمل لانعكاس الاستحقاق المحاسبي المتعلق بالعام الماضي حتي تستطيع استخدام الاستحقاق المحاسبي في إدارة الأرباح للعام الحالي(Ibrahim, et al., 2011; Cohen, 2008).

٢/٣/٣ الأسلوب الثاني: إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية (RTM):

عرف البعض إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية بأنها تتضمن قرارات إدارية تؤثر على التدفقات النقدية والأرباح المفصح عنها من خلال تغير توقيت أو هيكل القرارات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية (Healy and Wahlen, 1999؛ ويتحقق ذلك من خلال منع أو تخفيض مبلغ المصروفات الاختيارية مثل نفقات الإعلان ونفقات البحوث والتطوير، ومن خلال الاسراع في توقيت الاعتراف بالمبيعات من خلال زيادة خصومات الأسعار أو التسهيل في شروط الائتمان التجاري، ومن خلال تخفيض تكلفة البضاعة المباعة بالتضخيم في تكلفة الانتاج، ومن خلال اصدار الأسهم أو إعادة شراء الشركة لأسهمها أو من خلال التحكم في توقيت بيع وشراء الأصول الثابتة والاستثمارات المالية.

ويرى البعض أن منشآت الأعمال تتحول إلى استخدام العمليات والأنشطة الحقيقية في إدارة الأرباح عندما تنخفض المرونة المحاسبية المتاحة لها وذلك عند

زيادة جودة عمليات المراجعه وكذلك عند تطبيق آليات قوية للحوكمة تخفض من قدرة الإدارة على استخدام الاستحقاق المحاسبي في تحقيق أغراض إدارة الأرباح (Ewart and Wagnehofer, 2005)، كما يرى البعض أن أحد أسباب تحول المديرين لممارسة إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية يتمثل في أن الاستحقاق المحاسبي لا يمكن ممارسته إلا في نهاية السنة وهو ما يمكن أن ينطوى على مخاطر أن يكون مبلغ الربح الذي ترغب الإدارة في تحريفه اكبر من الاستحقاق الاختياري الذي يمكن ممارسته في نهاية السنة وذلك لأن الاستحقاق الاختياري محدود بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبالتالي قد يصعب الوصول إلى رقم الربح المرغوب التقرير عنه في نهاية السنة بينما يمكن ممارسة إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية في أي وقت خلال السنة (Leone and Van Horn, 2005).

ويرى البعض أن المنشآت قد تحولت من استخدام الاستحقاق المحاسبي إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح بعد صدور قانون Sarbans-Oxley (2002)، فارتفاع تكلفة اكتشاف ادارة الارباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي دفع المنشآت إلى تبني أساليب أخرى للتلاعب حتى لو ترتب عليها تخفيض قيمة المنشأة في الأجل الطويل، ويرى البعض الآخر أنه لا توجد أدلة على ما إذا كان هناك احتمال لاكتشاف إدارة الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية من جانب المراجعين والمستثمرين (Ibrahim et al, 2011)، ويؤكد على ما سبق البعض بأن إدارة الأرباح من خلال العمليات والأنشطة الحقيقية لا تخضع للفحص الدقيق من جانب المراجع لأن مسئوليته تتمثل في توفير تأكيد بأن القوائم المالية قد تم اعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وعليه أن يتأكد من أن القوائم المالية تعرض بصدق الأنشطة والعمليات الحقيقية للمنشأة ولكنه غير مطالب بتقييم والتحقق من دوافع اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه العمليات والأنشطة لذلك فإن إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية تعتبر أسلوب مناسب للإدارة نظراً لصعوبة اكتشافه كما أنه لا يخالف المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (Burnett et al., 2012).

وبالرغم من المبررات والمزايا السابقة إلا أن البعض يرى أن إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية تركز على أهداف التقرير قصير الأجل بشكل أكثر من

تركيزها على تحسين قيمة المنشأة في الأجل الطويل وهو ما يؤثر بالسلب على التدفقات النقدية وقيمة المنشأة في الأجل الطويل لذلك فإن إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية تعتبر أكثر كلفة من إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي(Roychowdhury, 2006).

٣/٣/٣ الأسلوب الثالث: ادارة الأرباح من خلال تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل (Classification Shifting):

يرى البعض أن هناك نوعاً آخر من أنواع إدارة الأرباح بخلاف الاستحقاق المحاسبي وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية قد أهملته كثير من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح هو تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل وذلك عن طريق إعادة تصنيف بنود الايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر في قائمة الدخل بطريقة مختلفة عما نصت عليه المعايير المحاسبية (أي أن هذا الأسلوب يقع خارج حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً) وذلك من خلال تحويل جزء من المصروفات التشغيلية إلى البنود غير العادية والبنود الاستثنائية أو بتحويل جزء من إيرادات البنود غير العادية والاستثنائية إلى العمليات التشغيلية المستمرة بهدف رفع أرباح العمليات الرئيسية. ويلجأ المديرين إلى ممارسة هذا النوع من إدارة الأرباح لسببين هما؛ أن هذا النوع من إدارة الأرباح لا يؤثر على صافي ربح الفترة الحالية بخلاف إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي والأنشطة الحقيقية التي تؤثر على أرباح الفترة الحالية والتي تنعكس آثارها السلبية على أرباح الفترات المستقبلية، والسبب الثاني أنه يعتبر أقل فرصة للفحص والاكتشاف من جانب المراجعين والمنظمات الاشرافية والرقابية مقارنة بالأساليب الأخرى وذلك لأن تحويل تصنيف البنود داخل قائمة الدخل لا يغير من صافي دخل الفترة الحالية (McVay, 2006).

ويرى البعض أن استخدام العمليات غير المستمرة في تحويل تصنيف البنود يمكن أن يكون أكثر فائدة للإدارة من استخدام البنود غير العادية والاستثنائية وذلك لأن تحويل جزء من بنود المصروفات التشغيلية إلى العمليات غير المستمرة يترتب عليه زيادة دخل التشغيل ودخل العمليات المستمرة ودخل العمليات الرئيسية وزيادة

المجموعات الثلاثة يمكن أن يؤدي إلى تضخيم قيمة السهم بشكل أكثر عنه في حالة زيادة دخل العمليات الرئيسية فقط، كما وأن عدم الافصاح عن تفاصيل العمليات غير المستمرة يخلق نوع من عدم تماثل المعلومات المتعلق بهذا البند بين الإدارة والمستثمرين، فضلاً عن ان صدور المعايير الخاصة بتخفيض قيمة والتخلص من الأصول طويلة الأجل في معظم الدول أدى إلى زيادة تكرار الافصاح عن مثل هذه البنود، كما وأن البنود غير العادية والاستثنائية أصبحت أكثر فحصاً من جانب الباحثين والمراجعين والمنظمات المهنية في السنوات الأخيرة وهو ما يترتب عليه احتمال اكتشاف إدارة الأرباح من خلال هذه البنود وذلك على عكس العمليات غير المستمرة التي زادت فرص استخدامها في إدارة الأرباح نظراً لصعوبة اكتشافها (Barua, A. and Sabraglia, A., 2010).

٤/٣ مداخل إعداد المعايير المحاسبية ودورها في الحد من عمليات إدارة الأربـــــاح:

يوجد مدخلان لإعداد المعايير المحاسبية هما إعداد المعايير على أساس المبادئ (Principle-based accounting standards) ، وإعداد المعايير على اساس القواعد (Rules-based accounting standards)؛ المعايير المعدة على أساس القواعد تتضمن عدد كبير من القواعد الواضحة، والكثير من الاستثناءات من المبادئ الاساسية التي تخلق الحاجة للكثير من الارشادات التفصيلية المتعلقة بكيفية التطبيق، وعلى العكس من ذلك فإن المعايير المعدة على أساس المبادئ توفر بيان واضح بالمبدأ المحاسبي المتعلق بموضوع المعيار وتحتوى على عدد محدود من الاستثناءات من هذا المبدأ، وبالتالي فإنها تتضمن عدد مناسب غير كبير من إرشادات التطبيق، ويتمثل الاختلاف الجوهري بين المدخلين في مستوى الحكم المهني الذي يجب ممارسته في المعايير المعده على أساس المبادئ في مقابل القواعد التي تتضمن ممارسة أقل قدر من الحكم المهني عند تطبيق المعيار لأنه يشتمل على إرشادات توضح معظم حالات التطبيق المحتملة وبالتالي فإن المعايير المعدة على أساس القواعد تعتبر أكثر دقة وتقلص مساحة التقدير والحكم الشخصي للإدارة عند تطبيق المعايير وهو ما يعني أنها تخفض من إمكانية التلاعب في الأرقام المحاسبية، وعلى ذلك يمكن

القول ان المعايير المعدة على أساس القواعد تعتبر أكثر صرامة من المعايير المعدة على أساس المبادئ التي تعتبر أكثر مرونة (ICAS, 2006).

٣/٤/١ مزايا وعيوب تطبيق المعايير المعدة على اساس المبادئ:

يرى مؤيدي هذا المدخل أن المعايير المعدة على أساس المبادئ تركز على جوهر العمليات المحاسبية أكثر من تركيزها على الشكل القانوني لهذه العمليات؛ فهي تقدم المبادئ التي يجب تطبيقها وتترك مساحة من الحرية للإدارة في التطبيق من خلال ممارسة الحكم المهني لعرض العمليات على حسب جوهرها الاقتصادي وبالتالي فإنها لا تحتاج إلى إرشادات تفصيلية وهو ما يعني أنها تتسم بعدم التعقيد. وبالرغم من المزايا السابقة إلا أن مساحة الحرية التي تتيحها المعايير على اساس المبادئ قد تفتح الباب أمام الإدارة للتلاعب في الأرقام المحاسبية نتيجة لذلك فإن المعايير الأمريكية تحولت من المبادئ إلى القواعد فأصبحت تتضمن المزيد من الارشادات وذلك للتخفيف من ممارسة الحكم المهني للإدارة للحد من إدارة الأرباح (Benston, et al., 2006).

٣/٤/٢ مزايا وعيوب تطبيق المعايير المعدة على أساس القواعد:

يرى مؤيدي هذا المدخل أن تطبيق المعايير المعدة على أساس القواعد يحقق العديد من المزايا فهو يحد من المسئولية القانونية للإدارة لأنها ملتزمة بالقواعد الصادرة من خلال المعايير ولا تمارس الحكم المهني إلا في أضيق الحدود وهو ما يترتب عليه انخفاض احتمال تعرض الإدارة للدعاوى القضائية، بالإضافة لما سبق فإن اعداد المعايير على أساس القواعد يدعم تحقيق خاصية القابلية للمقارنة وذلك بسبب عدم ممارسة الحكم المهني في التطبيق العملي للمعايير، وبالرغم من المزايا السابقة إلا أن البعض ينتقد هذا المدخل لأنه يسمح بتوجيه القوائم المالية لتحقيق المصالح الذاتية للإدارة فتوفير مزيد من الارشادات وقواعد التطبيق يمكن أن يساعد على تجنب هذه القواعد والإرشادات فعلى سبيل المثال فإن معيار عقود الإيجار الأمريكي صدر بهدف أن يتم تضمين المزيد من العقود في الميزانية حتى تصبح أكثر عدالة في عرض الحقائق الاقتصادية ولكن الواقع العملي يثبت أن الإدارة استغلت هذه

القواعد الواضحة لمنع ظهور المزيد من العقود في الميزانية، فضلاً عن أنها تعتبر أكثر تعقيداً من المعايير على أساس المبادئ لاشتمالها على عدد كبير من التفاصيل الإرشادية وتحتاج أيضاً إلى التحديث المستمر وخاصة عندما تحدث عمليات جديدة لم يعالجها المعيار من قبل (Benston, et al, 2006; Beest, 2009).

مما سبق يتضح أن كلا المدخلين يمكن من خلاله ممارسة عمليات إدارة الأرباح ولكن مع اختلاف أسلوب الممارسة حيث أن المعايير المعدة على أساس القواعد تدفع الإدارة لممارسة عمليات إدارة الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الحقيقية، بينما المعايير المعدة على أساس المبادئ تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح من خلال الخيارات المحاسبية المتاحة، وأن أي من المدخلان لا يمنعان إدارة الأرباح(ICAS, 2006)، ويرى البعض أن المعايير المعده على أساس القواعد ترتبط بعلاقة موجبة مع حجم ومبلغ إدارة الأرباح فكثرة التفصيلات والقواعد تمكن الادارة من تجنبها وهو ما يساعدها على إدارة الأرباح؛ خاصة في ظل صعوبة اكتشاف إدارة الأرباح في ظل المعايير المعدة على أساس القواعد وهو ما يعني صعوبة تعرضها للعقوبات من جانب الجهات الاشرافية والرقابية (Mergenthaler, 2009)، ويرى البعض الآخر أن اعداد المعايير على أساس المبادئ يجعل الربح المحاسبي أكثر معلوماتية عنه في حالة اعداد المعايير على أساس القواعد حيث أن المبادئ تسمح للإدارة بممارسة الحكم المهني في الاعتراف بالبند على حسب جوهره الاقتصادي وليس على أساس شكله القانون (Folsom et al., 2011) .

٣/٥ نماذج قياس إدارة الأرباح:

أفرزت الدراسات السابقة الكثير من نماذج قياس إدارة الأرباح التي ركز بعضها على تحليل شكل توزيع الأرباح، وركز بعضها على نموذج أثر استحقاق الصناعة والبعض الآخر على قياس الاستحقاق الاجمالي وتقسيمه إلى اختياري وغير اختياري، كما ركز بعضها على قياس إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، فضلاً عن قياس إدارة الأرباح من خلال تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل وفيما يلي مناقشة لأهم النماذج المستخدمه في هذا المجال:

١/٥/٣ نماذج تقدير قيمة الأرباح المدارة من خلال أسلوب الاستحقاق المحاسبي (AM) :

تناولت الدراسات السابقة الكثير من النماذج المستخدمة في قياس وتقدير التلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي والتي قسمت الاستحقاق الإجمالي إلى استحقاق اختياري واستحقاق غير اختياري واتفقت جميعها على أن إدارة الأرباح تتم من خلال الاستحقاق غير العادي (الاختياري) ومن هذه النماذج نموذج Healy (1985) الذي يفترض ثبات أثر الاستحقاق غير الاختياري من فترة لأخرى، ويتم اكتشاف إدارة الأرباح من خلال مقارنة متوسط الاستحقاق الاجمالي للفترة الحالية بالفترة السابقة حيث يفترض ممارسة إدارة الأرباح في حالة اختلاف المتوسطات، ونموذج DeAngelo (1986) الذي يقيس إدارة الأرباح من خلال قياس الفرق بين إجمالي استحقاق الفترة الحالية وإجمالي استحقاق الفترة الماضية ويفترض ممارسة إدارة الأرباح في حالة وجود اختلاف في إجمالي استحقاق الفترة الحالية عن الفترة الماضية، ويعاب على كلا النموذجين عدم اخذهم في الاعتبار للظروف الاقتصادية التي من المفترض أن تؤثر في الاستحقاق غير الاختياري، كما أنهما يعتمدان في قياس إدارة الأرباح على استحقاق الفترة السابقة- الذي يمكن أن يكون متضمناً لقدر من الاستحقاق الاختياري- ومقارنته باستحقاق الفترة الجارية، ونموذج Joens (1991)، والتعديلات التي أدخلت عليه ونظراً لأهمية هذا النموذج وشيوع استخدامه في البحوث والدراسات سيقوم الباحث بشرح آليات عمل هذا النموذج والتعديلات التي أدخلت عليه فيما يلي:

١/١/٥/٣ نموذج (Jones) المعدل لقياس الاستحقاق المحاسبي غير العادي:

استخدمت الكثير من الدراسات نموذج (1991) Jones المعدل بواسطة (1995) Dechow et al., و(2005) Kothari et al., في قياس الاستحقاق غير العادي ويعتمد هذا النموذج في قياسه للاستحقاق غير العادي على الجزء غير المفسر من التغيرات في الايرادات وحسابات العملاء والممتلكات والآلات والمعدات (بواقي نموذج الانحدار للاستحقاق الاجمالي) وتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$TAC_t / A_{t-1} = b_1 (1/ A_{t-1}) + b_2 (\Delta S_t - \Delta AR_t / A_{t-1}) + b_3 (PPE_t / A_{t-1}) + E \quad (1)$$

حيث (TAC) تعبر عن الاستحقاق المحاسبي الاجمالي، (ΔS) تعبر عن التغير في إيراد المبيعات، (ΔAR) تعبر عن التغير في حسابات العملاء، (PPE) تعبر عن القيمة الاجمالية للممتلكات والآلات والمعدات، (At-1) تعبر عن إجمالي الأصول أول الفترة.

وفيما يتعلق بالاستحقاق المحاسبي الاجمالي (TAC) فقد قدم الفكر المحاسبي مدخلين لقياسه هما مدخل الميزانية ومدخل قائمة الدخل وذلك كما يلي:

أولاً: مدخل الميزانية: طبقاً لهذا المدخل فإن:

الاستحقاق المحاسبي الإجمالي =
التغير في الأصول الجارية – التغير في الخصوم الجارية – التغير في النقدية + التغير في الديون المتضمنه في الخصوم الجارية – الاهلاك

ثانياً: مدخل قائمة الدخل: طبقاً له فإن:
الاستحقاق المحاسبي الإجمالي = صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية – صافي التدفق النقدي التشغيلي.

ويتم تشغيل النموذج سنوياً على مستوى كل صناعة على حده وذلك لتحديد معاملات انحدار المتغيرات المستقلة للنموذج والتي يتم استخدامها في تحديد الاستحقاق المحاسبي العادي المتوقع (NACC) لكل منشأة داخل كل صناعة على حده، ثم يتم تحديد الاستحقاق المحاسبي غير العادي (Abn_Accrual) على مستوى المنشأة والذي يستخدم كدليل على إدارة الأرباح بالفرق بين الاستحقاق العادي المتوقع والمحسوب من خلال معاملات انحدار النموذج الاجمالي والاستحقاق الاجمالي للمنشأة والمحسوب طبقاً لمدخل الميزانية أو مدخل الدخل، وسيعتمد الباحث على مدخل قائمة الدخل في قياس الاستحقاق الاجمالي للشركات محل التطبيق في القسم الرابع من هذه الدراسة وذلك نظراً لسهولة حسابه وشيوع استخدامه في الدراسات السابقة.

٢/١/٥/٣ نسبة ميلر (Miller Ratio) لقياس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الجاري :

جاءت هذه النسبة لسد الفجوة بين الممارسين والمنظمات المهنية والجهات الاشرافية من ناحية وبين الأكاديميين من ناحية أخرى والمتعلقة بحاجة المجموعة الأولى إلى أداة تتسم بالبساطة والسهولة وتعتمد على البيانات المنشورة وتبتعد عن الأساليب الاحصائية تمكنهم من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، فالأساليب والنماذج المقترحة من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية لاكتشاف إدارة الأرباح تعتمد على الأساليب الإحصائية، وجاءت هذه النسبة التي اقترحها Miller (2007) لسد الفجوة السابقة، وتقوم هذه النسبة على فكرة العلاقة بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي التشغيلي، حيث يعتبر الأخير أقل عرضة للتلاعب من التغير في رأس المال العامل الذي يعتبر أكثر عرضه للتلاعب من خلال استخدام الاستحقاق المحاسبي عن طريق التسجيل العدائي للإيرادات والمصروفات، وطالما أن صافي التدفق النقدي التشغيلي يعتمد في حسابه على صافي الدخل المحاسبي بعد تعديله بالتغيرات في رأس المال العامل فإنه يمكن استخدام هذه العلاقة في اكتشاف إدارة الأرباح من خلال التغيرات التي تحدث في هذه النسبة من سنة لأخرى، فإذا كانت التغير في هذه النسبة يساوي صفر فإن ذلك يعتبر مؤشر على عدم ممارسة الشركة لإدارة الأرباح وإذا كان التغير في هذه النسبة لا يساوي صفر فإن ذلك يعتبر دليل على ممارسة المنشأة لعمليات إدارة الأرباح وذلك كما يلي:

$$\text{Miller Ratio} = \Delta\ WC / CFO \qquad (2)$$

وطبقاً لـ Miller(2007) فإن هذه النسبة تعتمد على الاستحقاق الجاري في اكتشاف إدارة الأرباح، كما أنها لا تعني أن أي من النماذج المستخدمه في البحوث والدراسات السابقة في اكتشاف إدارة الأرباح خاطئة أو أن متغيراتها غير مناسبة ولكنها تعتبر استكمال للنماذج السابقة وأداة عملية بسيطة وغير معقدة لمقابلة حاجة المهنيين وغيرهم من المنظمات والجهات الاشرافية والرقابية في اكتشاف حالات إدارة الأرباح لكل شركة على حده وهو ما يميزها عن غيرها من النماذج التي لا

تستطيع اكتشاف إدارة الأرباح في الشركه بدون تشغيل النموذج على كل الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

وطبقاً لـ (2009) Miller فإن نسبة ميلر تعمل بنفس طريقة عمل نموذج Jones في اكتشاف إدارة الأرباح والاختلاف الوحيد بينهما يتمثل في أن نسبة ميلر تقوم على فصل الاستحقاق الاختياري عن الاستحقاق الجاري بينما يقوم نموذج (Jones)بفصل الاستحقاق الاختياري عن الاستحقاق الإجمالي.

٢/٥/٣ قياس إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية (RTM):

يرى البعض (Roychowdhury, 2006; Cohen, 2008) أن الانخفاض غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية وفي النفقات الاختيارية والزيادة غير العادية في تكاليف الانتاج تعتبر مؤشرات على زيادة التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، ويمكن قياس القيمة المتوقعة للنقص غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية (Abn_CFO)، والنقص غير العادي في النفقات الاختيارية (Abn_DisExp)، والزيادة غير العادية في تكاليف الانتاج (Abn_Prod) باتباع النماذج التي استخدمها (Roychowdhury 2006 و(2008) Cohen وذلك كما يلي:

١/٢/٥/٣: تقدير مبلغ النقص غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية (Abn-CFO):

يمكن تقدير مبلغ النقص غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية (Abn_CFO) الناتج عن عمليات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال بواقي نموذج الانحدار الذي يتم تشغيله سنوياً على مستوى الصناعة وذلك كما يلي:

$$CFO_{j,t}/ A_{j,t-1}= a_1 (1/ A_{j,t-1})+ a_2 (S_{j,t}/ A_{j,t-1}) + a_3 (\Delta S_{j,t}/ A_{j,t-1}) + E \quad (3)$$

حيث (CFO) تعبر عن التدفقات النقدية التشغيلية، و(S) تعبر عن صافي مبيعات الشركة j في السنة t، وباقي المتغيرات كما هي في النموذج رقم (١).

ويتم حساب التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة (NCFO) لكل منشأة داخل كل صناعة على حده باستخدام معاملات انحدار النموذج الإجمالي، ثم يتم حساب التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (Abn_CFO) والذي يعد دليلاً على ممارسة إدارة

الأرباح من خلال العمليات الحقيقية بالفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للمنشأة والتدفقات النقدية التسغيلية المتوقعة لها.

٢/٢/٥/٣ تقدير النقص غير العادي في مبلغ النفقات الاختيارية (Abn_Disexp):

يمكن قياس مبلغ النقص غير العادي في النفقات الاختيارية (Abn_Disexp) الناتج عن عمليات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال بواقي نموذج الانحدار الذي يتم تشغيله سنوياً على مستوى الصناعة كما يلي:

$$DisExp_{j,t} / A_{j,t-1} = a_1 / A_{j,t-1} + a_2(S_{j,t-1} / A_{j,t-1}) + E \quad (4)$$

حيث (DisExp) تعبر عن النفقات الاختيارية والتي تتضمن مجموع نفقات البحوث والتطوير، والنفقات البيعية والإدارية، و (Sj,t-1) تعبر عن مبيعات الشركة في السنة السابقة، وباقي المتغيرات كما هي في النماذج السابقة. ويتم تقدير النفقات الاختيارية المتوقعة (NDisExp) سنوياً لكل منشأة داخل كل صناعة على حده من خلال معاملات انحدار النموذج الإجمالي، ثم يتم تقدير النفقات الاختيارية غير العادية (Abn_DisExp) بالفرق بين مجموع النفقات الاختيارية الفعلية للشركة والنفقات الاختيارية العادية المتوقعة لها.

٣/٢/٥/٣ تقدير الزيادة غير العادية في تكلفة الانتاج (Abn_Prod):

يمكن زيادة الأرباح من خلال زيادة الكمية المنتجة وتضخيم حجم المخزون لتخفيض تكلفة البضاعة المباعة، ويمكن قياس مقدار الزيادة غير العادية في تكلفة الانتاج (Abn_Prod) الناتج عن عمليات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال بواقي نموذج الانحدار المقدر سنوياً على مستوى الصناعة كما يلي:

$$Prod_{j,t} / A_{j,t-1} = a_1 / A_{j,t-1} + a_2(S_{j,t} / A_{j,t-1}) + a_3(\Delta S_{j,t} / A_{j,t-1}) + a_4(\Delta S_{j,t-1} / A_{j,t-1}) + E \quad (٥)$$

حيث أن (Prod) تمثل تكلفة البضاعة المباعة مضافاً إليها التغير في المخزون وباقي المتغيرات كما هي في النماذج السابقة. ويتم حساب التكلفة المتوقعة للانتاج العادي (NProd) من خلال معاملات انحدار النموذج السابق والذي يتم تشغيله على

مستوى كل منشأة داخل كل صناعة على حده، ثم يتم تقدير تكلفة الانتاج غير العادية (Abn_Prod) بالفرق بين التكلفة الفعلية لإنتاج المنشأة والتكلفة المتوقعة للمنشأة.

طبقاً لـ (2008) Cohen يتم تقدير المبلغ الإجمالي لإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية (RTM) عن طريق جمع التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (Abn_CFO)، النفقات الاختيارية غير العادية (Abn_Disexp)، وتكلفة الانتاج غير العادية (Abn_Prod) من خلال المعادلة التالية:

$$RTM = - (Abn_CFO) + - (Abn_Disexp) + Abn_Prod \qquad (6)$$

مع ملاحظة انه قد تم ضرب التدفقات التشغيلية غير العادية والنقص غير العادي في نفقات التشغيل غير العادية في (-١) وذلك لنجعل المستويات المرتفعة من هذين المتغيرين معبرة عن المستوى المرتفع لإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، ولم يتم ضرب تكلفة الانتاج غير العادية في (-١) لأن ارتفاع هذه التكلفة يعني ضمنياً إرتفاع مستوى إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

٦/٣ أثر جودة المراجعة على إدارة الأرباح:

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح وقد ركزت بعض الدراسات على جودة المراجعة الخارجية والبعض الآخر ركز على جودة المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة الأرباح وسيحاول الباحث إلقاء الضوء على مفهوم جودة المراجعة الخارجية والداخلية ومؤشرات وأساليب قياسها ودرها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق والتحول إلى الأساليب الأخرى لإدارة الأرباح وذلك كما يلي:

١/٦/٣ قياس جودة عمليات المراجعة الخارجية وأثرها على إدارة الأرباح:

استخدمت الدراسات السابقة مؤشر مكاتب المراجعة الكبرى (Big N) كمقياس على جودة المراجعة الخارجية؛ حيث يرى البعض أن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها حوافز أكثر من المكاتب الصغيرة لإصدار تقارير أكثر دقة (DeAngel,

1981;Lennox, 1999) ويرى البعض أن مراجعة حسابات منشآت الأعمال من خلال مكاتب المراجعة الكبيرة يحد من ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي وقد يدفعها إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح (Cheng, 2001; Cohen and Zarowin, 2010)، كما استخدمت الدراسات السابقة مؤشر التخصص الصناعي للمراجع (Auditor Industry Specialization) كمقياس تقريبي لجودة عمليات المراجعة الخارجية؛ فالتخصص الصناعي للمراجع يجعله أكثر خبرة ومهارة في مراجعة الشركات العاملة في مجال الصناعة التي تخصص في مراجعتها عن غيره من المراجعين غير المتخصصين، وبالتالي فإن التخصص الصناعي للمراجع يترتب عليه تحسين جودة عملية المراجعة، ويرى البعض (Krishnan, 2003) أن المراجع المتخصص في مجال صناعة معين يكون أكثر قدرة من غيره من المراجعين غير المتخصصين في اكتشاف عمليات إدارة الأرباح وفي تحديد مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة لعملية المراجعة، ويؤكد البعض على ذلك بأن التخصص الصناعي للمراجع يعتبر مؤشر قوي على جودة المراجعة (Reichelt and Wang, 2010).

ويرى البعض أن حصة المراجع من السوق تعبر عن تفوقه على غيرة من المراجعين، فكلما ارتفعت حصة المراجع من السوق كلما زادت خبرته ومهارته في مراجعة المنشآت التي تعمل في هذا المجال وهو ما يعني زيادة جودة أعمال المراجعة التي يقوم بها مقارنة بغيره من المنافسين(Mayhew and Wilkins, 2003) ،ويمكن قياس التخصص الصناعي للمراجع بنسبة أصول الشركات التي يقوم بمراجعتها في قطاع معين إلى إجمالي أصول الشركات التي تعمل في هذا القطاع (Krishnan, 2003).

٢/٦/٣ قياس جودة عمليات المراجعة الداخلية وأثرها على إدارة الأرباح:

يرى البعض (Parwitt, et al., 2009) أن وظيفة المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في تقييم مدى التزام المنشأة بالقوانين والقواعد والإجراءات الصادرة عن الجهات التنظيمية، وفي التحقق من كفاءة وقوة نظم الرقابة الداخلية فضلاً عن دورها في اعداد ومراجعة وتحقيق جودة القوائم المالية، وطبقا لمعهد المراجعين الداخليين

الأمريكي (IIA, 2005, a)، تعتبر المراجعة الداخلية أحد أركان النظام الفعال لحوكمة الشركات مع لجنة المراجعة والإدارة والمراجع الخارجي؛ فالإدارة والمراجعة الداخلية لها تعاملات يومية مع المنشأة وبينما تحاول الإدارة التصرف بانتهازية لتحقيق مصالحها على حساب مصلحة الأطراف الآخرين ينظر للمراجعة الداخلية على أنها مسئولة عن مراقبة هذه التصرفات وخاصة المتعلقة بالتقارير المالية الخارجية، وبالرغم من أن المراجعين الداخليين يقومون بأعمال جوهرية متعلقة بعملية اعداد التقارير المالية إلا أن عدد قليل من البحوث قد ركز على أثر وظيفة المراجعة الداخلية على التقارير المالية الخارجية، وأدت الانهيارات المالية للعديد من الشركات العالمية في بداية القرن الحالي إلى زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق كفاءة وفاعلية أنظمة الحوكمة وفي تحسين جودة التقارير المالية (Parwitte, et al., 2009).

يرى البعض (Brown and Pinello, 2007) أن المراجع الخارجي يلعب دوراً هاماً في الحد من الممارسات العدائية لإدارة الأرباح في الربع الأخير من السنة بينما يؤدي المراجع الداخلي باعتباره طرف ثالث اضافي يراقب تصرفات الإدارة دوراً رئيسياً في تخفيف حدة عمليات إدارة الأرباح على مدار السنة، ويؤكد على ما سبق البعض (Prawitt et al. 2009)، بأن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر آليه ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح وفي الحد منها، وبالتالي فهي تعمل على تحسين جودة التقارير المالية.

تعترف معايير المراجعة الخارجية صراحة بالدور الهام الذي تلعبه المراجعة الداخلية في عملية اعداد التقارير المالية (PCAOB, 2007a)، وأن جودة المراجعة الداخلية يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مخاطر الرقابه ومخاطر عدم الاكتشاف، فضلاً عن أن منظمات المراجعة المهنية تسمح للمراجعين الخارجيين بل وتشجعهم على استخدام أعمال الآخرين خاصة وإذا كانت هذه الأعمال قد تم أداؤها بواسطة أفراد مؤهلين وموضوعيين (PCAOB, 2007 b)، ولذلك يتفق الباحث مع ادعاء البعض بأن جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية يمكن أن يكون لها أثر ايجابي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح المتعلقة باستخدام الاستحقاق المحاسبي غير العادي ولكن هل

ينسحب هذا الأثر على عمليات إدارة الأرباح المتعلقة باستخدام العمليات الحقيقية أم لا؟، ويحاول الباحث استجلاء حقيقية هذا الأثر من خلال هذه الدراسة التي تسعى للإجابة على هذا التساؤل إلى جانب محاولة الاجابة على الأسئلة الأخرى.

لقياس جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية يعتمد الباحث على نفس المنهج الذي اتبعته دراسة (Prawitt et al., 2009;)، وهي الاعتماد على الارشادات التي وفرتها معايير المراجعة للمراجع الخارجي والتي تساعدة على تقييم جودة وظيفة المراجعة الداخلية لتحديد مدى امكانية الاعتماد على أعمال المراجعة الداخلية في مراجعته للقوائم المالية (AICPA, 1997)، وطبقاً لمعهد المراجعة الداخلية (IIA, 2005 b) فمن المتوقع أن يمتلك المراجع الداخلي المعرفة والخبرة والمؤهلات الأخرى التي يحتاج اليها للقيام بالمسئولية الملقاة على عاتقه، فكلما ازداد تأهيل المراجع الداخلي كلما زاد احتمال تفهمه للعوامل التي تدفع الإدارة للتحيز في القوائم المالية وزاد احتمال اكتشافه المؤشرات على ممارسة هذا التحيز وكيف يمكن أن يخفف من حدة هذه الممارسات، اضافة لما سبق فإن الإدارة تنخفض الحوافز التي تدفعها لإدارة الأرباح العدائية عندما تعتقد بأن تصرفاتها مراقبة من خلال مراجعين داخليين لديهم التأهيل العلمي والعملي الذي يمكنهم من اكتشاف هذه التصرفات العدائية. وطبقاً لمعيار المراجعة رقم (٦٥) (AICPA, SAS. No.65, 1997) فإن المراجع الخارجي يجب أن يأخذ في اعتباره عند تقيمه لتأهيل المراجع الداخلي عدة عناصر تتمثل في الخبرة العملية والشهادات المهنية المتخصصة والتدريب، كذلك يجب على المراجع الخارجي أن يأخذ في اعتباره مدى استقلال وموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية، والوقت المنقضي في مراجعة التقارير المالية وحجم إدارة المراجعة الداخلية ويمكن قياس هذه العناصر كما يلي:

١- **الخبرة العملية (IA_Exp)**: تقاس بمتوسط عدد سنوات العمل في وظيفة المراجعة الداخلية. حيث تزداد قدرة وكفاءة المراجعين الداخليين على اكتشاف التحريف في التقارير المالية كلما زادت سنوات الخبرة في مجال العمل.

٢- **الشهادات المهنية المتخصصة (IA_Certified)**: ويمكن قياسها بنسبة عدد الأفراد العاملين في وظيفة المراجعة الداخلية من الحاصلين على شهادات

مهنية متخصصة مثل زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أو شهادات أجنبية مثل شهادة المراجع الداخلي Certified Internal Auditor (CIA)، شهادة المحاسب القانوني Certified Public Accountant (CPA) وغيرها من الشهادات الأخرى المتخصصة إلى إجمالي عدد العاملين في هذه الوظيفة. حيث تزداد قدرة وكفاءة المراجعين الداخليين الحاصلين على هذه الشهادات على اكتشاف الغش والأخطاء والتحريف في التقارير المالية.

٣- **التدريب (IA_TrHours)**: ويمكن قياسه بنسبة متوسط عدد الساعات التي قضاها المراجع الداخلي في التدريب إلى اجمالي عدد ساعات العمل المقدرة. حيث يساعد التدريب على تنمية وصقل قدرات ومهارات المراجعين الداخليين المرتبطة بالمهنة وبالتالي تزداد قدرتهم وكفاءتهم على اكتشاف التحريف في التقارير المالية.

٤- **الموضوعية (IA_Objectivity)**: يتطلب معيار المراجعة رقم (٦٥) من المراجع الداخلي أن يقيم موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية للعملاء لتحديد مدى امكانية الاعتماد عليها، وتعتبر موضوعية المراجع الداخلي من الأمور الهامة المؤثرة على جودة التقارير المالية، فكلما زادت موضوعية المراجع الداخلي كلما ازدادت قدرته على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والتقرير عنها، وطبقاً لمعايير المراجعة تتحقق الموضوعية عندما يتم رفع تقارير المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة باعتبارها جهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، وعلى ذلك تعتبر الموضوعية أحد عناصر جودة المراجعة الداخلية ويمكن قياس موضوعية المراجعة الداخلية كمتغير وهمي يأخذ رقم (١) إذا كان مدير إدارة المراجعة الداخلية يرفع تقريره إلى لجنة المراجعة ويأخذ (صفر) إذا كان يرفع تقريره للإدارة.

٥- **الوقت المستغرق في أعمال مرتبطة بالتقارير المالية (FR_IATime)**: يقوم قسم المراجعة الداخلية في أي منشأة بعدد من الأعمال والأنشطة الكثيرة وغير المحددة فيمكن أن يقوم بمراجعة العمليات التشغيلية والمالية ومراجعة

النظم وان يقدم الاستشارات للإدارة، وطبقاً لمعيار المراجعة رقم (٦٥) فعلى المراجع الخارجي أن يقيم أعمال المراجعة الداخلية المتعلقة بمراجعة العمليات المالية المرتبطة بالتقارير المالية لتحديد مدى امكانية الاعتماد على هذه الأعمال، وعلى ذلك يمكن اعتبار نسبة ساعات العمل المنقضية في مراجعة اعداد وعرض القوائم المالية أحد عناصر جودة أعمال المراجعة الداخلية فكلما ذادت هذه النسبة كلما ذاد احتمال اكتشاف الغش والتحريف في القوائم المالية ويمكن قياس جودة أعمال المراجعة الداخلية المتعلقة بالأمور المالية بنسبة عدد ساعات العمل المتعلقة بإعداد ومراجعة وعرض التقارير المالية إلى إجمالي عدد ساعات العمل في إدارة المراجعة الداخلية.

٦- **حجم إدارة أو قسم المراجعة الداخلية (IA_Size)**: ويمكن قياسه بنسبة الأموال المستثمرة في هذه الوظيفة؛ فكلما زادت الأموال المستثمرة في وظيفة المراجعة الداخلية ممثلة في حجم الدعم المادي والبشري المتوفر لها كلما ازدادت قدرة وكفاءة المراجعين الداخلين في تحقيق الرقابة وفي اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وهو المقياس الذي استخدمه (Prawitt et al., 2009)، وسيعتمد الباحث على المقياس الذي استخدمه (مبارك، ٢٠١٠) وهو نسبة عدد العاملين في وظيفة المراجعة الداخلية إلى اجمالي عدد العاملين في المنشأة كمقياس لحجم وظيفة المراجعة الداخلية نظراً لصعوبة الحصول على الموازنة السنوية لهذا القسم.

الجزء الرابع: الدراسة التطبيقية

يتناول الباحث في هذا الجزء متغيرات وفروض ونموذج الدراسة ثم تحديد مجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات وينتهى هذا الجزء بعرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية وذلك كما يلي:

١/٤ متغيرات وفروض نموذج الدراسة:

يسعى الباحث لاختبار أثر جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على أساليب إدارة الأرباح، وتمثل مؤشرات جودة المراجعة الخارجية والداخلية بالإضافة لمجموعة من المتغيرات الرقابية المتغيرات المستقلة، والأساليب المختلفة لإدارة

الأرباح المتغيرات التابعة، حيث سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل انحدار المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة بهدف تحديد تأثيرها على المتغيرات التابعـــــــــــة.

٤/١/١ المتغيرات التابعة:

تتمثل أساليب إدارة الأرباح التي يرغب الباحث في اختبار مدى تأثرها بجودة المراجعة الخارجية والداخلية فيما يلي:

١- إدارة الاستحقاق المحاسبي (AM): سيعتمد الباحث على نموذج (Jones) المعدل في قياس الاستحقاق المحاسبي غير العادي ونسبة ميلر (Miller Ratio) كما سبق عرضهما في القسم الثالث من هذه الدراسة كمقياس لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي في فحص واختبار مدى قدرة المتغيرات المستقلة في الحد من ممارسة الاستحقاق المحاسبي في إدارة الأرباح.

٢- إدارة الأرباح الحقيقية (RTM): سيعتمد الباحث على النماذج التي قدمها Cohen (2008) وRoychowdhury (2006) في قياس مكونات إدارة الأرباح الحقيقية المتمثلة في النقص غير العادي في التدفق النقدي التشغيلي (Abn_CFO) والنقص غير العادي في المصروفات الاختيارية (Abn_DisExp)، والزيادة غير العادية في الانتاج (Abn_Prod) وذلك طبقاً لما سبق بيانه في القسم الثالث من الدراسة.

٤/١/٢ المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة التي يسعى الباحث لاختبار أثرها على أساليب إدارة الأرباح في جودة المراجعة حيث توصلت الدراسات السابقة إلى أن جودة المراجعة الخارجية والداخلية تمثل قيداً على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي وهو ما يدفع منشآت الأعمال إلى التحول من استخدام الاستحقاق المحاسبي إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح، ولما كانت أنشطة المراجعة تنقسم إلى قسمين هما المراجعة الخارجة والداخلية فيمكن تقسيم المتغيرات المستقلة كما يلي:

١- جودة المراجعة الخارجية : استخدمت الدراسات السابقة مؤشرين لقياس جودة المراجعة الخارجية هما مؤشر مكاتب المراجعة الكبرى (Big N) والمؤشر الثاني هو التخصص الصناعي للمراجع (Aud_Spec).

٢- جودة المراجعة الداخلية: سيقوم الباحث بقياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ست عناصر كما سبق ايضاحه في القسم الثالث من هذه الدراسة.

٣/١/٤ فروض الدراسة:

من العرض السابق للدراسات السابقة وفي ضوء ما توصلت إليه يمكن تحديد الفرض الرئيسي الذي يسعى الباحث من خلاله الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والذي يمكن صياغته في شكل فرض العدم التالي:

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لجودة عمليات المراجعة على أساليب إدارة الأرباح.

وللإجابة على التساؤلات الفرعية للدراسة يمكن صياغة الفروض الفرعية على شكل فروض العدم التالية:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لجودة عمليات المراجعة على أسلوب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لجودة عمليات المراجعة على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

٤/١/٤ نموذج الدراسة:

لاختبار أثر جودة عمليات المراجعة على أساليب إدارة الأرباح يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$EM = a_0 + a_1 Big\ N + a_2\ Aud_Special + a_3\ IA_Exp + a_4\ IA_Certified + a_5\ IA_TrHours + a_6\ FR_IATime + a_7\ IA_Objectivity + a_8\ IA_Size + a_9\ Lev + a_{10}\ P/v + a_{11}\ FA + a_{12} \log Assets + a_{13}\ MTB + E$$

حيث:

- EM: تعبر عن أساليب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي (AM) سواء كان من خلال الاستحقاق غير العادي (Abn_Accrual) أو من خلال الاستحقاق الجاري من خلال (Miller Ratio) ومن خلال العمليات الحقيقية (RTM).
- a_0: قيمة ثابتة تعبر عن قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة مساوية للصفر
- $a_1, a_2, a_3, \ldots$: تعبر عن قيم معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.
- Big N: حجم مكتب المراجعة؛ وتساوي (١) عندما يكون مراجع الحسابات من المكاتب الأربعة الكبار و(صفراً) إذا كان غير ذلك.
- Aud_Special: يعبر عن تخصص المراجع في مجال عمل العميل ويقاس التخصص الصناعي بنسبة مجموع أصول المنشآت التي يراجعها المراجع في مجال الصناعة إلى إجمالي الأصول لجميع المنشآت التي تعمل في مجال الصناعة.
- IA_Exp: تعبر عن خبرة المراجعين الداخليين وتقاس بمتوسط عدد سنوات خبرة المراجعين الداخليين.
- IA_Certified: وتعبر عن مدى حصول المراجعين الداخليين على شهادات مهنية متخصصة وتقاس بنسبة عدد المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة إلى إجمالي عدد المراجعين الداخليين.
- IA_TrHour: وتعبر عن نسبة الساعات التدريبية التي يحصل عليه المراجعين الداخليين إلى إجمالي عدد ساعات العمل المقدرة.
- FR_IATime: ويعبر عن متوسط نسبة الوقت المنقضي في مراجعة التقارير المالية بواسطة المراجعين الداخليين إلى إجمالي عدد ساعات العمل المقدرة في قسم المراجعة الداخلية.

- IA_Objectivity: وتعبر عن مدى استقلال وموضوعية أعمال المراجعة الداخلية وتأخذ الرقم (واحد) إذا كانت تقارير المراجعة الداخلية ترفع إلى لجنة المراجعة في الشركة وتأخذ (صفراً) إذا كانت غير ذلك.

- IA_Size: وتعبر عن حجم قسم المراجعة الداخلية ويقاس هذا المتغير بنسبة عدد العاملين في قسم المراجعة الداخلية إلى إجمالي عدد العاملين في الشركة.

واستخدم الباحث مجموعة المتغيرات الرقابية التالية:

- FA: ويعبر عن عدد المحللين الماليين الذين يراقبون الشركة باعتبار ذلك يمثل قيد على استخدام الاستحقاق المحاسبي في ادارة الأرباح؛ حيث يرى البعض (Healy and Palepu, 2001) أن المحللين الماليين يلعبون دوراً رقابياً على أداء الشركة وبالتالي فإن زيادة عدد المحللين الماليين الذين يتابعون المنشأة يمثل قيد على استخدام محاسبة الاستحقاق في إدارة الأرباح.

- Leve: وتعبر عن معدل الرفع المالي ويتم قياسها بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول، أشار البعض (Jaing, 2008) إلى أن عقود المديونية تعتبر أحد دوافع إدارة الأرباح.

- P/V : وتعبر عن معدل سعر السوق إلى القيمة الحقيقية للسهم؛ حيث يشير البعض (Badertscher, 2011) ، إلى أن تقييم السوق للسهم بسعر أعلى من قيمته الحقيقية (العادلة) يمثل أحد دوافع إدارة الإرباح، ويتم قياس سعر السوق على أساس سعر اقفال السهم في ١٢/٣١ من كل عام والذي تم الحصول عليه من موقع تداول، أما القيمة الحقيقية أو العادلة فقد تم الحصول عليها من موقع مباشر.

- Log Assets: تعبر عن حجم الشركة ؛ حيث يشير البعض (Gu et al., 2005) إلى أن حجم الشركة يعتبر أحد محددات إدارة الأرباح.

- MTB: تعبر عن نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية؛ حيث استخدمت الكثير من الدراسات (Bardertscher, 2011; Ibrahim et al., 2011; etc.)،

المتغير السابق كأحد الدوافع التي تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح للعمل على رفع هذه النسبة.

- E: تعبر عن الخطأ العشوائي للنموذج المقدر.

٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات الصناعية المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودي في قطاعات الصناعات البتروكيماوية، الأسمنت، الصناعات الغذائية والزراعة، الاستثمار الصناعي، وقطاع التشييد والبناء والتي يبلغ عددها ٧٢ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٢/٣١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١، وتم اختيار قطاعات الشركات الصناعية حتى يمكن قياس إدارة الأرباح المستندة إلى العمليات الحقيقية بمكوناتها الثلاثة، وتم اختيار الشركات عينة الدراسة طبقاً للمعايير التالية:

١- أن تبدأ السنة المالية للشركة في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

٢- أن تكون الشركة من الشركات المتداولة والتي لم يتم إيقاف التداول عليها بشكل مؤقت أو نهائي خلال فترة الدراسة.

٣- أن تكون التقارير المالية السنوية للشركة متاحة خلال فترة الدراسة.

٤- أن تستجيب إدارات المراجعة الداخلية في تلك الشركات للاستبيان الذي قام الباحث بعمله وتوزيعه من خلال المقابلة الشخصية ومن خلال البريد الاليكتروني على مديري هذه الإدارات والمتعلق بمؤشرات جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية في تلك الشركات.

وبتطبيق المعايير السابقة تبين أن عدد الشركات الصناعية المسجلة والمتداولة بشكل مستمر دون ايقاف خلال فترة الدراسة ٦٤ شركة وبلغت عدد الردود المستلمة ٥٢ وتم استبعاد ٦ مفردات منها لعدم كفاية البيانات وبذلك أصبح عدد مفردات العينة ٤٦ مفردة تمثل نسبة ٦٣,٨٩% من حجم المجتمع.

وأصبح عدد المشاهدات = ٤٦ × ٥ سنوات = ٢٣٠ مشاهدة.

٣/٤ مصادر البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم الحصول علي بيانات المتغيرات التابعة والمستقلة من المصادر الآتية:

١- التقارير المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة من الموقع الرسمي لسوق الأسهم السعودي (موقع تداول) (www.tdawul.com.sa)

٢- أسعار الأسهم السوقية من موقع تداول.

٣- عدد المحللين الماليين الذين يتابعون الشركة من موقع أرقام www.arqaam.com

٤- القيمة العادلة للسهم من موقع مباشر للمعلومات www.mubasher.info.com

٥- بيانات المتغير المستقل جودة المراجعة الداخلية تم الحصول عليها من خلال قائمة الاستبيان الموجودة في ملحق البحث والتي قام الباحث بإعدادها وتوزيعها على مديري أقسام المراجعة الداخلية في الشركات محل التطبيق.

وتم استخدام برنامج (Excel) كأساس لجمع البيانات من التقارير المالية المنشورة وتلخيصها للوصول إلى متغيرات الدراسة كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب الانحدار الخطي.

٤/٤ الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

١/٤/٤ الاحصاء الوصفي لمعاملات متغيرات نماذج الانحدار المستخدمة في قياس أساليب إدارة الأرباح:

يوضح الجدول التالي رقم (١) الاحصاء الوصفي لمعاملات نماذج الانحدار المستخدمة في تحديد القيمة المتوقعة للاستحقاق المحاسبي غير العادي (Abn_Accural)والنقص غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية (Abn_CFO) والنقص غير العادي في النفقات الاختيارية (Ab_DisExp)

والزيادة غير العادية في تكاليف الانتاج (Abn_Prod) على مستوى الصناعات وعلى مستوى الشركات سنوياً.

جدول رقم (١)

	Minimum	Maximum	Mean	St. Dev.
$1/A_{t-1}$ $(\Delta S_t - \Delta Ar)/A_{t-1}$ PPE/A_{t-1} Adj. R^2	-.140 -.774 -1.092 .184	.669 1.312 .392 .833	.041 .130 -.055 .423	.1704 .4074 .3435 .1790
$1/A_{t-1}$ S_t/A_{t-1} $\Delta S_t/A_{t-1}$ Adj. R^2	-.517 -.229 -.976 .127	.203 1.206 8.494 .96	-.016 .195 .419 .519	.147 .364 .٢80 .198
$1/A_{t-1}$ S_{t-1}/A_{t-1} Adj. R^2	.398 ..066 .245	.753 .157 .441	1.55 .113 .324	2.687 .1272 .1534
$1/A_{t-1}$ S_t/A_{t-1} $\Delta S_t/A_{t-1}$ $\Delta S_{t-1}/A_{t-1}$ Adj. R^2	-.341 -.3980 -2.6560 -2.25 .7460	.839 1.781 3.380 4.760 .996	.028 .628 .097 -.035 .924	.234 .4945 1.110 1.549 .072

يشير القسم الأول من الجدول رقم (١) إلى الاحصاء الوصفي لمعاملات متغيرات نموذج الانحدار المستخدم في تحديد القيمة المتوقعة للاستحقاق الاختياري غير العادي (Abn_Accural) وقيمة معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2$)؛ حيث بلغ متوسط معامل المتغير المستقل ($1/A_{t-1}$) ٠,٠٤١ بانحراف معياري ١٧% ، ومتوسط المتغير المستقل ($(\Delta S_t - \Delta Ar_t)/A_{t-1}$) ، ٠,١٣٠ بانحراف معياري ٤١% تقريباً، ومتوسط المتغير (PPE_t/A_{t-1}) -٠,٠٥٥ بانحراف معياري ٣٤% تقريباً. وبلغ متوسط معامل التحديد المعدل (Adj.R2) للنموذج في جميع القطاعات ٠.٤٢٣ بانحراف معياري ١٨% تقريباً.

ويوضح القسم الثاني من الجدول رقم(١) الاحصاء الوصفي لمعاملات متغيرات نموذج الانحدار المستخدم في تحديد النقص غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية (Abn_CFO) الناتجة عن التعجيل في المبيعات الحالية بغرض زيادة الأرباح المحاسبية وقيمة معامل التحديد ؛ حيث بلغ متوسط معامل المتغير المستقل

$(1/A_{t-1})$ – ٠,٠١٦ بانحراف معياري ١٥% تقريباً، ومعامل المتغير المستقل $(S_t/$ $A_{t-1})$ ٠,١٩٥ بانحراف معياري ٣٦%، ومعامل المتغير المستقل $(\Delta S_t/ A_{t-1})$ ٠,٤١٩ بانحراف معياري ٢٨%، وبلغ متوسط معامل التحديد المعدل $(Adj.R^2)$ للنموذج ككل على مستوى الصناعات والسنوات المختلفة ٠,٥٢ بانحراف معياري ٢٠% تقريباً. ويبين القسم الثالث من الجدول الاحصاء الوصفي لمعاملات متغيرات نموذج الانحدار المستخدم في تحديد النقص غير العادي في المصروفات الاختيارية (Abn_DisExp) وقيمة معامل التحديد؛ حيث بلغ متوسط معامل المتغير $(1/A_{t-1})$ ١,٥٥ بانحراف معياري ٢٦٨%، وبلغ متوسط معامل المتغير المستقل (S_{t-1}/A_{t-1}) ٠,١١٣ بانحراف معياري ١٣% تقريباً، وبلغ متوسط معامل التحديد المعدل $(Adj.R^2)$ للنموذج ككل على مستوى الصناعات والسنوات المختلفة ٠,٣٢ بانحراف معياري ١٥%. والقسم الرابع والأخير من الجدول السابق يوضح الاحصاء الوصفي لمعاملات متغيرات النموذج المستخدم في تحديد الزيادة غير العادية في تكاليف الانتاج (Abn_Prod) ومعامل التحديد للنموذج؛ حيث بلغ متوسط معامل المتغير المستقل $(1/A_{t-1})$ ٠,٠٢٨ بانحراف معياري ٢٣%، ومتوسط معامل المتغير المستقل $(\Delta S_t/A_{t-1})$ ٠,٦٢٨ بانحراف معياري ٤٩%، ومتوسط معامل المتغير المستقل $(\Delta S_t/A_{t-1})$ ٠,٠٩٧ بانحراف معياري ١١١%، ومتوسط معامل المتغير المستقل $(\Delta S_{t-1}/A_{t-1})$ – ٠,٠٣٥ بانحراف معياري ١٥٥%، وبلغ متوسط معامل التحديد المعدل $(Adj.R^2)$ للنموذج ككل على مستوى الصناعات والسنوات المختلفة ٠,٩٢٤ بانحراف معياري ٧%.

٢/٤/٤ الاحصاء الوصفي لكافة المعاملات المستقلة والتابعة المستخدمة في اختبار أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح:

يوضح الجدول التالي رقم (٢) الاحصاء الوصفي لكافة المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في اختبار أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح.

جدول رقم (٢)

Variable	Minimum	Maximum	Mean	St. Dev.
Miller Ratio	0.00	10.10	1.794	2.0582
Abn_Accrual	-0.24	0.34	0.142	0.0926
Abn_CFO	0.05	0.65	0.091	0.0919
Abn_DisExp	-0.06	0.29	0.054	0.0621
Abn_Prod	-0.32	0.21	-0.081	0.0958
REM	-0.72	0.57	-0.231	0.1461
Big N	0.00	1.00	0.641	0.4820
Audit_Spec	0.09	0.60	0.294	0.1347
IA_Exp	2.00	8.00	4.50	٠.2631
IA_Certifed	0.10	0.50	0.20	0.0951
IA_TrHour	0.01	0.08	0.06	0.0137
FRAud_time	0.20	0.35	0.169	0.0805
IA_Objectivity	0.00	1.00	0.672	0.٢713
IA_Size	0.01	0.06	0.052	0.0155
Log Assets	5.08	8.52	6.396	0.6432
Leverage	0.06	.85	0.401	0.2229
MTB	0.02	14.68	2.594	1.9762
MTFV	0.50	18.04	.105	1.2310
FA	0.00	14.00	2.953	3.0031

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن متوسط التغير في نسبة ميلر ١,٠٩ بانحراف معياري ٢,٠٥، ومتوسط الاستحقاق غير العادي (Abn_Accrual) ٠,١٤٢ بانحراف معياري ٩%، ومتوسط نسبة النقص غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية (Abn_CFO) لمفردات العينة ٠,٠٩١ بانحراف معياري ٩%، ومتوسط نسبة النقص غير العادي في المصروفات الاختيارية (Abn_DisExp) المتمثلة في المصروفات التسويقية ونفقات البحوث والتطوير وغيرها ٠,٠٥٤ انحراف معياري ٦%، وبلغ متوسط نسبة الزيادة غير العادية في تكاليف الانتاج (Abn_Prod) -٠,٠٨١ بانحراف معياري ٩%، وبلغ متوسط اجمالي نسبة إدارة الأرباح من خلال الأعمال والأنشطة الحقيقية (REM) -٠,٢٣١ بانحراف معياري ١٤%، وبلغ متوسط عدد الشركات التي تعاقدت مع مراجع خارجي من المكاتب الأربعه الكبار (Big N) ٠,٦٤ من إجمالي مفردات العينة بانحراف معياري ٤٨%. وبلغ متوسط نسبة التخصص الصناعي للمراجعين الخارجيين (Aud_Spec) التي

تعاقدت معهم مفردات العينة ٠,٢٩٤ بانحراف معياري ١٣%. وبلغ متوسط سنوات خبرة المراجعين الداخليين (IA_Exp) في الشركات محل التطبيق ٤,٥ سنة بانحراف معياري ٢٦%، في حين بلغ متوسط نسبة المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة (IA_Certified) ٠,٢١ تقريباً من إجمالي عدد المراجعين الداخليين العاملين في الشركات محل التطبيق بانحراف معياري ٩%، كما بلغت متوسط نسبة ساعات التدريب (IA_TrHour) للمراجعين الداخليين ٠,٠٦ من إجمالي ساعات العمل السنوية بانحراف معياري ١%، وبلغ متوسط نسبة الوقت المنقضي من جانب المراجعين الداخليين في مراجعة اعداد وعرض التقارير المالية (FRAud_Time) ١٧% من إجمالي وقت العمل السنوي بانحراف معياري ٨%، وبلغ متوسط عدد الشركات التي ترفع فيها إدارة أو قسم المراجعة الداخلية تقاريرها إلى لجان المراجعة (IA_Objectivity) ٦٧% من إجمالي مفردات العينة بانحراف معياري ٢٧%، كما بلغ متوسط عدد العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في الشركات محل الدراسة (IA_Size) ٥% من إجمالي عدد العاملين في هذه الشركات بانحراف معياري ٥.١%. وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الأخرى فقد بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركات محل الدراسة (Log Assets) ٦,٣٩ بانحراف معياري ٦٤%، ومتوسط نسبة الرفع المالي (Leverage) للشركات ٠,٤٠١ بانحراف معياري ٢٢%، وبلغت متوسط نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (MTB) ٢,٥٩ بانحراف معياري ١,٧٩، وبلغت متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة العادلة (MTFV)لأسهم الشركات عينة الدراسة ٠,١٠٥ بانحراف معياري ١,٢٣، كما بلغ متوسط عدد المحللين الماليين (FA) الذين يتابعون الشركات محل الدراسة ٣ محللين لكل شركة تقريباً بانحراف معياري ٣. ولتحديد مدى وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة فقد تم عمل مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة، والجدول التالي رقم (٣) يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

Variables	(A)	(B)	(C)	(D)	(E)	(F)	(G)	(H)	(I)	(J)	(K)	(L)	(M)	(N)	(O)	(P)	(Q)	(R)	(S)
Miller Ratio (A)	1	.142*	.04	.061	.17*	-.07	.16*	.31*	-.06	-.11	-.05	-.03	-.02	.06	-.03	-.13	-.00	-.06	.09
Abn_CFO (B)	.142*	1	-.15*	-.02	.49*-*	-.26*	.34*	.21*	.13	-.10	-.08	-.36**	-.16*	.09	-.00	-.16*	.00	-.20*	-.07
Abn_DisExp (C)	.04	-.15*	1	.15*	.33*-*	.17*	-.28*	-.08	-.13*	.06	-.08	-.11	-.06	.19*	-.01	-.03	-.02	.07	-.17*
Abn_Prod (D)	.06	-.02	.15*	1	.61**	.03	.13	.09	.13	.06	-.04	.08	.07	.06	.08	-.16*	.04	-.07	.08
REM (E)	.175*	-.49**	-.33**	.61*	1	-.04	.18*	.19*	.11	-.08	-.09	.22**	.06	.16*	.08	-.20**	-.00	-.15*	.14*
Abn_Accural (F)	-.07	-.26*	-.17*	.031	-.04	1	-.22*	-.02	-.25*	.05	.25*	-.18*	-.13	-.24**	-.06	.08	-.08	.22**	.048
Log Assets (G)	.16*	.34*	-.28*	.131	.18*	-.22*	1	.49*	.62*	-.06	-.03	.38**	.14*	.02	.00	-.23**	.031	-.11	-.02
Leverage (H)	.309*	.21**	-.08	.09	.19**	-.02	.49*	1	.07	.03	-.08	.21*	-.04	-.08	-.02	-.41**	.05	-.05	.07
FAN (I)	-.06	.13	-.14*	.14	.11	-.25*	.62*	.07	1	.32*	.01	.31**	-.02	.01	.08	-.00	.04	-.03	.02
MTB (J)	-.11	-.11	.06	.00	-.00	.05	-.06	.03	.32*	1	-.02	-.08	-.14*	-.06	-.01	.06	-.00	.02	.04
MTFV (K)	-.05	-.08	-.08	-.03	-.09	.25*	-.03	-.08	.00	-.18	1	-.05	-.11	.00	-.09	.19**	-.02	-.09	-.05
Aud_Spec (L)	-.03	-.36**	-.11	.08	.22**	-.18*	.38*	.21**	.32*	-.08	-.05	1	-.40**	.02	.04	-.17*	.07	-.12	-.08
Big N (M)	-.02	-.016*	-.06	.07	.06	-.13	.14*	-.04	-.02	-.14*	-.13	.40**	1	-.00	-.04	-.13	.06	-.08	-.09
IA_Exp(N)	.06	.094	.19*	.068	.016*	-.24*	.02	-.08	.01	-.06	.00	.022	-.00	1	.18*	-.08	.09	-.00	-.00
IA_Certified (O)	.03	-.00	-.01	.086	.083	-.06	.00	-.02	.08	-.13	-.09	.04	-.04	.18*	1	.06	.00	-.0	.00
IA_TrHour (P)	-.13	-.16*	-.03	-.16*	-.21*	.08	-.24*	-.42*	-.00	.06	.19**	-.17*	-.13	-.08	.06	1	-.16*	.05	-.00
FR_AudTime (Q)	-.008	.001	-.022	.046	-.005	-.08	.031	.049	.04	-.00	-.02	.07	.06	.09	.00	-.16*	1	-.14*	-.10
IA_Objectivity (R)	-.065	-.20**	.07	-.07	-.15*	.32*	-.12	.05	-.03	.02	-.09	-.12	-.08	-.00	-.07	.06	-.14*	1	.04
IA_Size (S)	.09	-.07	.17*	.08	.15*	.04	-.02	.07	-.02	.04	-.06	-.08	-.09	-.00	.00	-.00	-.10	.04	1

* تشير إلى معنوية الارتباط عند مستوى ١٠%
** تشير إلى معنوية الارتباط عند مستوى ٥%

تشير نتائج تحليل الارتباط المبينة في الجدول السابق رقم (٣) إلى أن نسبة ميلر ترتبط ارتباط عكسي ضعيف غير معنوي مع التخصص الصناعي للمراجع ومكاتب المراجعة الكبيرة، وترتبط ارتباط طردي معنوى مع حجم أصول الشركة ومعدل الرفع المالي، كما ترتبط ارتباط عكسي ضعيف جداً مع كلاً من نسبة المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة ونسبة ساعات التدريب للمراجعين الداخليين وموضوعية ادارة المراجعة الداخلية، كما تبين وجود ارتباط سلبي معنوي بين الاستحقاق المحاسبي غير العادي والتخصص الصناعي للمراجع الخارجي وخبرة المراجعين الداخليين واستقلال إدارة المراجعة الداخلية وهو ما يدعم الإدعاء بأن جودة عملية المراجعة الخارجية والداخلية تحد من عمليات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي.

كما تشير نتائج الجدول السابق رقم (٣) إلى وجود ارتباط سلبي معنوي بين كل من النقص غير العادي للتدفقات النقدية التشغيلية والنقص غير العادي في النفقات الاختيارية وبين مؤشر إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية (REM)، كما تبين وجود علاقة ارتباط طردي معنوي بين الزيادة غير العادية في تكاليف الانتاج وبين مؤشر إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية وهو أمر طبيعي حيث أن إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية تتحقق من خلال زيادة المبيعات بشكل غير عادي عن طريق التوسع في شروط البيع بالأجل وزيادة الخصومات وهو ما يؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية بشكل غير عادي كما تتحقق من خلال التخفيض غير العادي في النفقات الاختيارية بهدف زيادة الأرباح فضلاً عن العمل على زيادة الانتاج بشكل مبالغ فيه بهدف تخفيض تكلفة البضاعة المباعة لرفع الأرباح المحاسبية، وتبين وجود ارتباط طردي معنوي بين إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية وبين كلاً من حجم أصول الشركة، معدل الرفع المالي، التخصص الصناعي للمراجع الخارجي، مستوى خبرة المراجعين الداخليين، وحجم إدارة المراجعة الداخلية وهو ما يؤكد صحة الإدعاء بأن إدارة منشآت الأعمال تتحول إلى استخدام الأنشطة الحقيقية في إدارة الأرباح مع زيادة جودة المراجعة الداخلية والخارجية، وتبين وجود علاقة ارتباط سلبي معنوي بين كلاً من التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ومكاتب المراجعة الكبيرة وبين النقص غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية.

٤/٥ نتائج اختبار فروض الدراسة:

اتضح من مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة أنه على الرغم من علاقات الارتباط المذكورة أعلاه إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها في اختبار صحة فروض الدراسة، كما وأن ضعف علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة يشير إلى امكانية التعويل على نتيجة تحليل الانحدار المستخدم في اختبار فروض الدراسة وذلك كما يلي:

٤/٥/١ اختبار الفرض الأول H_{01}: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لجودة عمليات المراجعة على أسلوب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي.

لاختبار أثر كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بمؤشر مكاتب المراجعة الكبيرة (Big N) والتخصص الصناعي للمراجع الخارجي (Aud_Spec) وجودة عمليات المراجعة الداخلية معبراً عنها بمتوسط سنوات خبرة المراجعين الداخليين (IA_Exp) ومتوسط نسبة عدد المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة (IA_Certified) ومتوسط نسبة ساعات التدريب للمراجعين الداخليين (IA_TrHour) ومتوسط نسبة الوقت المنقضي في عمليات مرتبطة بمراجعة إعداد وعرض التقارير المالية (FR_AudTime) واستقلال إدارة المراجعة الداخلية (IA_Objectivit) وحجم إدارة المراجعة الداخلية (IA_Size) كمتغيرات مستقلة على إدارة الأرباح المستندة إلى أسلوب الاستحقاق المحاسبي كمتغير تابع معبراً عنه بالاستحقاق المحاسبي غير العادي (Abn_Accruls) سيقوم الباحث بتشغيل نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$\begin{aligned} Abn_Accrual = {} & a_0 + a_1 Big\ N + a_2\ Aud_Spec + a_3\ IN_Exp + a_4\ IA_Certified + a_5 \\ & IA_TrHour + a_6\ FR_AudTim + a_7\ IA_Objectivity + a_8 \\ & IA_Size + a_9\ Log\ Assets + a_{10}\ Lev + a_{11}\ FA + a_{12}\ MTB + a_{13} \\ & MTFV + E \end{aligned}$$

يوضح الجدول التالي رقم (٤) قيمة معامل التحديد المعدل والقوة التفسيرية للنموذج ككل، ويوضح قيم ومستوى معنوية معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (٤)

Model		Adj.R2	F	Si	
		.218	5.266	.000	
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Abn_Accrual	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
Constant	.015	.106		.141	.888
Big N	-.013	.014	-.066	-.904	.367
Audit_Spec	-.026	.012	-.009	-2.166	.021
ID_Exp	-.018	.005	-.240	-3.676	.000
IA_Certified	-.049	.015	-.050	-3.267	.000
IA_TrHour	-.143	.517	-.020	-.277	.782
FR_AudTim	-.009	.075	-.008	-.127	.899
IA_ObJectivity	-.046	.013	-.236	-.3632	.000
IA_Size	.196	.381	.033	.515	.607
LogAssets	.002	.016	.015	.132	.895
Leverage	.007	.037	.016	.180	.857
FAN	-.009	.003	-.298	-2.807	.006
MTB	.006	.004	.129	1. 706	.090
MTFV	.021	.005	.284	4.336	.000

تشير النتائج في القسم الأعلى من الجدول رقم (٤) إلى معنوية العلاقة بين المتغير التابع الاستحقاق المحاسبي غير العادي والمتغيرات المستقلة حيث بلغ معامل التحديد المعدل (Adj. R^2) (٢٢%) وهو ما يعني ان التغيرات في المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر معاً (٢٢%) من التغيرات في المتغير التابع وباقي التغيرات (٧٨%) تفسرها عوامل أخرى، كما تشير احصائية (F) إلى معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية (Sig.) (١%).

والجزء الثاني من الجدول رقم (٤) يوضح قيم ومستوى معنوية معاملات المتغيرات المستقلة من خلال احصائية (T) حيث تبين وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لجودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بالتخصص الصناعي للمراجع الخارجي (Aud_Spec) على إدارة الأرباح من خلال أسلوب الاستحقاق المحاسبي غير العادي وبلغ معامل انحدار المتغير المستقل التخصص الصناعي للمراجع الخارجي (-٠,٠٢٦) وهو معنوي عند مستوى (Sig.) (٥%) وتفسير ذلك أنه كلما زادت خبرة المراجع الخارجي في مراجعة نفس القطاع كلما زادت معرفته بطبيعة النشاط في هذا القطاع وازدادت قدرته على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح من

خلال الاستحقاق المحاسبي وهو ما يتفق مع ما توصل اليه البعض من انخفاض مستوى الاستحقاق غير العادي في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين متخصصين (Krishnan, 2003; Francies et al., 2004)، كما تبين وجود نفس الأثر السلبي لمؤشرات جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية المتمثلة في متوسط سنوات خبرة المراجعين الداخليين ومتوسط عدد المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة ومستوى استقلال وموضوعية إدارة المراجعة الداخلية الذي يعبر عن رفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة على إدارة الأرباح من خلال أسلوب الاستحقاق المحاسبي حيث بلغ معامل الانحدار لهذه المتغيرات (0.018-) و(-0.049) و(0.046-) على التوالي وكلها معنوية عند مستوى (١%)، وتفسير ذلك أنه كلما زادت سنوات خبرة المراجعين الداخليين وزاد عدد الحاصلين منهم على شهادات مهنية متخصصة وكلما ازداد استقلال هذه الوظيفة بتبعيتها للجنة المراجعة كلما ازدادت قدرة وكفاءة المراجعين الداخليين على منع ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي واكتشاف ما يقع منها وبالتالي فإن جودة عمليات المراجعة الداخلية معبراً عنها بالمؤشرات السابقة يمثل قيداً على ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي ويتفق ذلك مع ما توصلت اليه دراسة (Parwitt et al., 2009)، من أن جودة عمليات المراجعة الداخلية تحد من ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي، كما تبين وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية عند مستوى (١%) لعدد المحللين الماليين المتابعين للشركة على إدارة الأرباح من خلال أسلوب الاستحقاق المحاسبي وهو ما يعني أن كثرة عدد المحللين الماليين المتابعين للشركة يمثل قيداً على ممارستها لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي وهو ما يتفق مع (Healy and Palepu, 2001)، وتبين وجود تأثير إيجابي ذا دلالة معنوية لكل من نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية ونسبة القيمة السوقية إلى العادلة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي عند مستوى معنوية (.Sig) (١٠%) للمتغير الأول و(١%) للمتغير الثاني وهو ما يؤكد ما توصل اليه البعض (Badertscher, 2011) من أن المبالغة في سعر السهم السوقي والحفاظ عليها تعتبر أحد دوافع إدارة الأرباح.

وتبين عدم معنوية العلاقة بين جودة عمليات المراجعة الخارجية التي يتم التعبير عنها من خلال مؤشر مكاتب المراجعة الكبيرة (Big N)، التي تراجع حسابات الشركات عينة الدراسة وبين ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي في تلك الشركات وهو ما يخالف معظم نتائج الدراسات السابقة (Cheng et al., 2001; Vender, 2003; Becker et al., 1998)، كما تبين عدم وجود تأثير معنوي لباقي مؤشرات جودة عمليات المراجعة الداخلية المتمثلة في متوسط نسبة ساعات التدريب للمراجعين الداخليين إلى إجمالي ساعات العمل المقدرة (IA_TrHour)، ومتوسط نسبة الوقت المنقضي في مراجعة التقارير المالية (FR_IATime)، وحجم إدارة المراجعة الداخلية (IA_Size) على إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي.

تشير النتائج السابقة إلى رفض الفرض الأول المرتبط بانعدام تأثير كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بمؤشر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي وجودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية معبراً عنها بمستوى خبرة المراجعين الداخليين وحصولهم على شهادات مهنية متخصصة وموضوعية واستقلال إدارة المراجعة الداخلية على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي، وقبول الفرض الأول المتعلق بانعدام تأثير كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بمؤشر مكاتب المراجعة الكبيرة، وجودة عمليات المراجعة الداخلية معبراً عنها بمستوى تدريب المراجعين الداخليين وحجم الوقت المنقضي في مراجعة اعداد وعرض التقارير المالية وحجم إدارة المراجعة الداخلية على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي.

ولكي يتحقق الباحث من عدم وجود اختلاف بين الاستحقاق المحاسبي غير العادي وبين نسبة ميلر كمؤشر لإدارة الأرباح فقد قام الباحث بتشغيل نفس نموذج الانحدار السابق بعد استبدال نسبة ميلر لتحل محل الاستحقاق المحاسبي غير العادي، والجدول التالي رقم (٥) يوضح نتيجة تحليل الانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نسبة ميلر.

جدول رقم (٥)

Model	Adj.R2		F	Si	
		.083	2.391	.005	
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Miller Ratio	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
Constant	-1.064	2.546		-.418	.676
Big N	.067	.339	.016	.198	.843
Audit_Spec	-1.879	1.279	-.123	-1.469	.144
ID_Exp	.133	.115	.082	1.157	.249
IA_Certified	.602	1.531	.028	.393	.695
IA_TrHour	2.393	12.443	.015	.192	.848
FR_AudTim	-.266	.307	-.061	-.868	.387
IA_objectivity	-.598	.381	-.023	-.332	. 740
IA_Size	8.667	9.159	.065	.946	.345
LogAssets	.309	.393	.097	.788	.432
Leverage	2.771	.889	.300	3.115	.002
FAN	-.053	.079	-.077	-.670	.540
MTB	-.096	.085	-.092	-1.130	.260
MTFV	-.063	.119	-.038	-.529	.740

تشير نتائج الجدول التالي رقم (٥) في القسم الأول منه إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج حيث بلغ معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2$) ٨% تقريباً إلى أن النموذج يستطيع أن يفسر فقط (٨%) من التغيرات في المتغير التابع وباقي التغيرات (٩٢%) تفسرها عوامل أخرى، كما تشير احصائية (F) إلى معنوية النموذج.

والقسم الثاني من الجدول رقم (٥) يشير إلى عدم معنوية تأثير جميع عناصر المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على المتغير التابع نسبة ميلر، كما يتضح أن المتغير الرقابي الوحيد الذي يؤثر تأثيراً ايجابياً على نسبة ميلر هو معدل الرفع المالي وهو ما يعني أن معدل الرفع المالي يعتبر أحد دوافع إدارة الأرباح وهو السبب في معنوية النموذج.

تشير النتائج السابقة إلى قبول فرض الأول بانعدام تأثير جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على أساليب إدارة الأرباح. مما سبق يتضح أنه يجب الحذر عند استخدام نسبة ميلر كمؤشر على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي حيث أنها تختلف عن نموذج Jones المعدل المستخدم في حساب الاستحقاق الاختياري فعلى الرغم من أن كلاً منهما يعتبر مؤشر على إدارة الأرباح

من خلال الاستحقاق المحاسبي إلا أنهما يؤديان إلى نتائج مختلفة ولا يمكن استخدام أي منهما كبديل عن الآخر.

٢/٥/٤ اختبار الفرض الثاني H_{02}: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لجودة عمليات المراجعة على اساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية:

لاختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية وغيرها من المتغيرات الرقابية على المتغير التابع المتمثل في أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية (REM) سيقوم الباحث بتشغيل نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$REM = a_0 + a_1 Big\ N + a_2\ Aud_Spec + a_3\ IN_Exp + a_4\ IA_Certified + a_5\ IA_TrHour + a_6\ FR_AudTim + a_7\ IA_Objectivityp + a_8\ IA_Size + a_9\ Log\ \ Assets + a_{10}\ Leverage + a_{11}\ FA + a_{12}\ MTB + a_{13}\ MTFV + E$$

يوضح الجدول التالي رقم (٦) قيمة معامل التحديد المعدل والقوة التفسيرية للنموذج ككل كما يوضح قيم ومستوى معنوية معاملات انحدار المتغيرات المستقلة وذلك كما يلي:

جدول رقم (٦)

Model	Adj.R2		F	Si	
REM	.26		2.825	.001	
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
Constant	.143	.179		.799	.425
Big N	۰١٣.	.014	.066	.904	.367
Audit_Spec	.188	.090	.172	2.087	.038
ID_Exp	.019	.008	.162	2.324	.018
IA_Certified	.057	.021	.037	2.714	.008
IA_TrHour	-1.335	.876	-.119	-1.525	.129
FR_AudTim	.043	.127	.039	.338	.343
IA_Objectivity	1.443	. 645	.153	2.239	.026
IA_Size	-.120	.127	.015	.951	.343
LogAssets	.001	.028	.002	.018	.985
Leverage	.061	.063	.092	.967	.335
FAN	.002	.006	.038	.339	.735
MTB	.056	.019	.145	2. 947	.000
MTFV	.213	.065	.198	3.276	.000

تشير نتائج الجدول رقم (٦) في الجزء الأعلى منه إلى معنوية العلاقة بين المتغير التابع إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية والمتغيرات المستقلة حيث بلغ معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2$) (٢٦%) وهو ما يعني ان التغيرات في المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر معاً (٢٦%) من التغيرات في المتغير التابع وباقي التغيرات (٧٢%) تفسرها عوامل أخرى، كما تشير احصائية (F) إلى معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية (Sig.) (٥%). والجزء الثاني من الجدول يوضح قيم ومستوى معنوية معاملات المتغيرات المستقلة من خلال احصائية (T)؛ حيث تبين وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لجودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بمؤشر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي (Aud_Spec) على اساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية حيث بلغ معامل الانحدار (٠,١٨٨) وهو معنوي عند مستوى معنوية (Sig) ٥% وهو ما يعني أن جودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بالتخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي تمثل قيداً على استخدام الاستحقاق المحاسبي في إدارة الأرباح وهو ما يدفع منشآت الأعمال إلى التحول إلى إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية وهو ما يؤكد صحة النتائج التي تم التوصل إليها في الفرض الأول وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه البعض (Chi et al., 2011).

وفيما يتعلق بتأثير جودة عمليات المراجعة الداخلية على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية فتشير نتائج الجدول السابق إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لكل من مستوى خبرة المراجعين الداخليين ومدى حصولهم على شهادات مهنية متخصصة واستقلال إدارة المراجعة الداخلية على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية. وبلغت معاملات المتغيرات الثلاثة على التوالي (٠,٠١٩، ٠,٠٥٧، و١,٤٤٣) وجميعها معنوية عند مستوى (Sig.) (٥%) و(١%) و(٥%) على التوالي وهو ما يؤكد على أن زيادة جودة عمليات المراجعة الداخلية تجعل منشآت الأعمال تتحول من إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي إلى إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية. تشير النتائج السابقة إلى رفض الفرض الثاني المرتبط بانعدام تأثير جودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بالتخصص الصناعي للمراجع الخارجي وجودة المراجعة الداخلية معبراً عنها بمستوى خبرة

المراجعين الداخليين وحصولهم على شهادات مهنية متخصصة واستقلال إدارة المراجعة الداخلية على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، ويتم قبول الفرض الثاني المرتبط بانعدام تأثير جودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بمؤشر مكاتب المراجعة الكبيرة (Big N) على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية وهو ما يختلف مع ما توصل اليه البعض من أن مراجعة حسابات المنشآت من خلال مراجع حسابات من المكاتب الكبيرة يدفعها إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح بدلاً من استخدام الاستحقاق المحاسبي (Cohen and Zarwoin, 2010)، وكذلك يتم قبول الفرض الثاني بانعدام تأثير جودة عمليات المراجعة الداخلية معبراً عنها بمستوى تدريب المراجعين الداخليين وحجم الوقت المنقضي في مراجعة اعداد وعرض التقارير المالية وحجم إدارة المراجعة الداخلية على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

يتضح أيضاً من الجدول السابق رقم (٦) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية عند مستوى (.Sig) أقل من (١%) لكل من نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية ونسبة القيمة السوقية إلى العادلة على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية وهو ما يؤكد ما سبق أن اتفق عليه الكثيرين من أن زيادة سعر السهم في السوق والحفاظ على هذه الزيادة تعتبر أحد دوافع إدارة الأرباح.

ولمزيد من التحليل سيقوم الباحث بتشغيل نموذج الانحدار السابق لكل مكون من مكونات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية لفحص واختبار أثر المتغيرات المستقلة على المكونات الفرعية لإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية وذلك كما يتضح من الجدول التالي رقم (٧).

جدول رقم (٧)

Models	Abn_CFO		Abn_DisExp		Abn_Prod	
	Coeff	T-test	Coeff	T-test	Coeff	T-test
Constant	-.150	-1.398	.278	3.698***	.099	.804
Big N	-.003	-.181	.001	.127	.016	.962
Audit_Spec	-.180	- 3.341***	-.119	-3.136***	.092	2.531**
ID_Exp	-.097	2.423**	-.011	3.236***	. 033	1.87*
IA_Certified	-.037	-2.172**	-.042	-3.939***	.074	2.12**
IA_TrHour	-.175	-.333	-.289	-.786	-1.064	-1.763
FR_AudTim	-.077	-1.011	-.026	-.496	.010	.120
IA_Objectivity	-.031	-2.359**	-.023	-.2.352**	-.010	-.695
IA_Size	-.346	-.895	.636	.140	.571	1.285
LogAssets	.042	.168	-.042	-3.638***	-.006	-.339
Leverage	.003	.081	.029	1.121	.019	.440
FAN	.004	2.235**	.003	2.182**	.006	1.467
MTB	.001	2.541**	.000	-.051	-.002	-.438
MTFV	.006	1.183	-.004	-2.055**	.001	.110
Adj.R^2	32%		12%		10%	

تشير نتائج الجدول رقم (٧) إلى وجود تأثير معنوى لجودة عمليات المراجعة الخارجية معبراً عنها بالتخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي على اساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية ممثلة في النقص غير العادي في التدفقات النقدية التشغيلية، والنقص غير العادي في النفقات الاختيارية ، والزيادة غير العادية في الانتاج حيث بلغت معاملات انحدار المتغير المستقل في النماذج الثلاثة (- ٠,١٨٠، - ٠,١١٩، و٠,٠٩٢) على التوالي وهي معنوية عند مستوى (Sig.) (١%) في النموذج الأول والثاني وعند مستوى (Sig) (٥%) في النموذج الثالث وهو ما يؤكد تاثير جودة عمليات المراجعة الخارجية على تحول منشآت الأعمال نحو استخدام العمليات الحقيقية بكل عناصرها في إدارة الأرباح وتشير إشارات معامل انحدار المتغير المستقل إلى منطقية العلاقة بينه وبين مكونات إدارة الأرباح فالإشارة السالبة في المكون الأول والثاني تدل على إدارة الأرباح من خلال التخفيض المتعمد في التدفقات النقدية التشغيلية والتخفيض المتعمد في النفقات التشغيلية، والإشارة الموجبة في المكون الثالث تدل على الزيادة المتعمدة في تكاليف الانتاج بهدف إدارة الأرباح.

كما تشير نتائج الجدول إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة معنوية لجودة عمليات المراجعة الداخلية معبراً عنها بخبرة المراجعين الداخليين وحصولهم على شهادات مهنية متخصصة وبين الأساليب الثلاثة لإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، حيث بلغت معاملات انحدار المتغير المستقل متوسط خبرة المراجعين الداخليين للأساليب الثلاثة (-٠,٠٩٧، -٠,٠١١، و٠,٠٣٣) على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى (.Sig) (١%) للأسلوب الأول والثاني وعند مستوى (٥%) للأسلوب الثالث، كما بلغت معاملات انحدار المتغير المستقل نسبة المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة للأساليب الثلاثة (-٠,٠٣٧، -٠,٠٤٢، و٠,٠٧٤) على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى (.sig) (٥%) و(١%) و(١٠%) للأساليب الثلاثة على التوالي، كما تؤكد اشارات معاملات الانحدار إلى منطقية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وفيما يتعلق بالعنصر الثالث من عناصر جودة عمليات المراجعة الداخلية فقد تبين وجود تأثير معنوي لاستقلال إدارة المراجعة الداخلية على الأسلوب الأول والثاني فقط من أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية حيث بلغ معامل انحدار استقلال إدارة المراجعة الداخلية للأسلوب الأول والثاني (-٠,٠٣١، و-٠,٠٢٣) على التوالي بمستوى معنوية (Sig) أقل من (٥%).

وتبين عدم وجود تأثير معنوي لمكاتب المراجعة الكبيرة كمؤشر على جودة عمليات المراجعة الخارجية ولباقي عناصر جودة عمليات المراجعة الداخلية على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات

٥/١ الخلاصة والنتائج:

تناول البحث أثر كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية -معبراً عنها بمؤشري مكاتب المراجعة الكبيرة والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي- وجودة عمليات المراجعة الداخلية -معبراً عنها بمجموعة من المؤشرات تمثلت في متوسط عدد سنوات خبرة المراجعين الداخليين ومتوسط نسبة عدد المراجعين الداخليين

الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة ومتوسط نسبة عدد ساعات التدريب للمراجعين الداخليين مقارنة بإجمالي ساعات العمل المقدرة لهم ومتوسط نسبة عدد ساعات العمل المنقضي في مراجعة القوائم المالية من جانب المراجعين الداخليين إلى إجمالي ساعات العمل داخل قسم المراجعة الداخلية واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية معبراً عنها بالجهة التي ترفع إليها تقارير قسم المراجعة الداخلية وما إذا كانت لجنة المراجعة أو جهة أخرى وكذلك حجم قسم المراجعة الداخلية معبراً عنه بنسبة عدد العاملين في القسم إلى إجمالي عدد العاملين في المنشأة- على أساليب إدارة الأرباح.

وتم تقسيم البحث إلى خمس أقسام تناول القسم الأول منها الإطار العام للبحث وشمل مقدمة ومشكلة وأهداف وأهمية وأسلوب وحدود البحث، وتناول القسم الثاني أهم الدراسات المرتبطة بموضوع البحث، وتناول القسم الثالث الإطار النظري للبحث الذي تضمن مفهوم ودوافع إدارة الأرباح ومداخل وضع المعايير وعلاقتها بإدارة الأرباح وأساليب ونماذج قياس إدارة الأرباح وتأثير جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على أساليب إدارة الأرباح، والقسم الرابع تناول الدراسة التطبيقية، وانتهى البحث إلى النتائج التالية:

١- وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لجودة عمليات المراجعة الخارجية -معبراً عنها بالتخصص الصناعي للمراجع الخارجي- ولمؤشرات جودة المراجعة الداخلية -المتمثلة في متوسط سنوات خبرة المراجعين الداخليين والشهادات المهنية الحاصلين عليها واستقلال قسم المراجعة الداخلية- على إدارة الأرباح من خلال اسلوب الاستحقاق المحاسبي الاختياري وهو ما يعني أن زيادة جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية تحد من ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي.

٢- انعدام تأثير كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية -معبراً عنها بمؤشر مكاتب المراجعة الكبرى- وجودة عمليات المراجعة الداخلية -معبراً عنها بنسبة ساعات التدريب للمراجعين الداخليين إلى إجمالي ساعات عملهم ونسبة الوقت المنقضي في مراجعة القوائم المالية إلى إجمالي ساعات العمل داخل قسم المراجعة الداخلية ونسبة عدد العاملين في قسم المراجعة الداخلية إلى

إجمالي عدد العاملين في الشركة- على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي الاختياري.

٣- انعدام تأثير كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي الجاري معبراً عنه بنسبة ميلر.

٤- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لجودة عمليات المراجعة الخارجية -معبراً عنها بالتخصص الصناعي للمراجع الخارجي- ولمؤشرات جودة المراجعة الداخلية -المتمثلة في متوسط سنوات خبرة المراجعين الداخليين والشهادات المهنية الحاصلين عليها واستقلال قسم المراجعة الداخلية- على اساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية وهو ما يعني أن جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية تدفع منشآت الأعمال إلى التحول إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح بدلاً من الاستحقاق المحاسبي.

٥- انعدام تأثير كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية -معبراً عنها بمؤشر مكاتب المراجعة الكبرى- وجودة المراجعة الداخلية -معبراً عنها بنسبة ساعات التدريب للمراجعين الداخليين إلى إجمالي ساعات عملهم ونسبة الوقت المنقضي في مراجعة القوائم المالية إلى إجمالي ساعات العمل داخل قسم المراجعة الداخلية ونسبة عدد العاملين في قسم المراجعة الداخلية إلى إجمالي عدد العاملين في الشركة- على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

٦- وجود تأثير معنوي لكل من التخصص الصناعي للمراجع الخارجي كمؤشر على جودة المراجعة الخارجية، ولخبرة المراجعين الداخليين والشهادات المهنية الحاصلين عليها كمؤشرات على جودة المراجعة الداخلية على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية المتمثلة في النقص غير العادي في التدفق النقدي التشغيلي، والنقص غير العادي في النفقات الاختيارية والزيادة غير العادية في نفقات الانتاج.

٧- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لكل من نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية ونسبة القيمة السوقية إلى الحقيقية أو العادلة وكذلك نسبة الرفع المالي على أساليب إدارة الأرباح.

٨- وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لعدد المحللين المتابعين للشركة على أساليب إدارة الأرباح وهو ما يعني أن عدد المحللين الماليين يمثل قيد على إدارة الأرباح.

٢/٥ التوصيـــــات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

١- يوصي الباحث المنظمات المهنية والجهات الاشرافية والرقابية بأن تولي مزيد من الاهتمام والرقابة على الأساليب الأخرى لإدارة الأرباح بخلاف الاستحقاق المحاسبي والتي قد تلجأ إليها الشركات في حالة زيادة القيود المفروضة علي ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي للحد من استخدام هذه الأساليب واكتشاف ما يقع منها.

٢- يوصي الباحث هيئة السوق المالية السعودية باتخاذ التدابير وإصدار اللوائح والإجراءات التي تحد من وتيرة المغالاة في أسعار الأسهم كأن تضع قيود على عمليات بيع الأسهم على المكشوف، وقيود على مبيعات الأسهم المملوكة للإدارة عقب اصدار التقارير المالية.

٣- يوصي الباحث الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين بتنظيم دورات تدريبية إلزامية للمراجعين بمكاتب المراجعة وللمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة عن الأساليب المختلفة لإدارة الأرباح وطرق اكتشافها لمساعدتهم على منع ممارسة هذه الأساليب واكتشاف ما يقع منها.

٤- يوصي الباحث بإجراء مزيد من الدراسات لاكتشاف وسائل وأساليب إدارة الأرباح الأخرى من خلال تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل ودور جودة المراجعة في الحد منها.

٥- يوصي الباحث بإجراء مزيد من البحوث عن أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات على تحول منشآت الأعمال لاستخدام العمليات الحقيقية واعادة تصنيف البنود في إدارة الأرباح.

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية

- الخيال،توفيق عبدالمحسن، والقثامي، فواز سفير، ٢٠١٠، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية :دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (١)، المجلد (٤٧).٢٤١-٣٠٩.

- السهلي، محمد بن سلطان، ٢٠٠٦، "إدارة الربح في الشركات السعودية"، دورية الإدارة العامة، المجلد السادس الأربعون، العدد الثالث.

- عبدالحميد، أحمد أشرف، ٢٠٠٧، "خصائص الشركات واستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، ٢٢٩-٢٩٠.

- مبارك، الرفاعي إبراهيم, ٢٠١٠, "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقة على البيئة السعودية" ، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان(مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ١٨-١٩ مايو ٢٠١٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Athanasakou, V., Strong, N., and Walker, M., 2009, “Earnings Management or Forecast Guidance to Meet Analyst Expectations?” Accounting and Business Research, Vol. 39, No. 1, 3-35.

- Badertsher, B., 2011, "Overvaluation and The Choice of Alternative Earning Management Mechanisms", The Accounting Review, Vol.86, No. 5, 1491-1518.

- Balsam, S., Krishnan, J., and Yang, S., 2003, "Auditor Industry Specialization and Earning Quality" Auditing: A Journal of Practice &Theory, Vol. 22, No. 2, 71-97.
- Bartov, E., Dan, G., and Hayn, C., 2002, "The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations", Journal of Accounting and Economics, 33,173-204.
- Barua, A., and Sbaraglia, A., 2010, "Earnings Management Using Discontinued Operations", The Accounting Review, Vol. 85, No. 5, 1485-1509.
- Becker, L., Defond, M., Jiambalov, J., and Subramanyam, R., 1998, "The Effect of Audit Quality on Earnings Management", Contemporary Accounting Research, Vol. 15, spring, 1-24.
- Beest, F, 2009, "Rules-Based and Principles-Based Accounting Standards and Earnings Managements", Nice Working Paper, available at www.ru.nl/nice/workingpapers.
- Benston, G., Michael, B., and ALFred, W., 2006, "Principles-Versus Rules- Based Accounting Standards: The FASB'S Standard Setting Strategy", Abacus, Vol. 42, No. 2, 165-188.
- Bergstresser, D., and Philipon, T., 2006, "CEO Incentives and Earnings Management", Journal of Financial Economics, Vol. 80, 511-529.
- Brown, L., and Pinello, A., 2007, "To what Extent Does the Financial Reporting Process Curb Earnings Surprise Games?" Journal of Accounting Research, Vol. 25, No. 5, 947-981.
- Burnett, B., Cripe, B., Martin, G., and McAllister, B, 2012, "Audit Quality and the Trade-off between Accretive Stock Repurchases and

Accrual-Based Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 87, No. 6, 1861-1884.

- Cheng, J., 2001, "The Effect of Auditor's Quality on Earnings Management", Journal of Contemporary Accounting, Taiwan, Vol. 2, 195-214.
- Chi, W., Lisic, L., and Pevzner, M., 2011, "Is Enhanced Audit Quality Associated With Greater Real Earnings Management?" Accounting Horizons, Vol. 25, No. 2, 315-335.
- Chio, Y. S., Walker, M., and Young, S., 2006, "Earnings Reporting and Analysts'Earnings Forecasts: The perception of UK Analysts and Financial Managers", Working paper, Lancaster University.
- Cohen, D., and Zarowin, P., 2010, "Accrual-Based and Real Earnings Management Activities Around Seasoned Equity Offerings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 50, No. 1, 2-19.
- Cohen, D., Dey, A., and Lys, T., 2008, "Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre-and post-Sarbanes-Oxley Periods", The Accounting Review, Vol. 83, No. 2, 357-88.
- Corentt, M., Marcus, A., and Tehranian, H., 2008, "Corporate Governance and Pay for-performance: The Impact of Earnings Management", Journal of Financial Economics, Vol. 87, 357-373.
- Davidson, J., Goodwin-Stewart, J., and Kent, P., 2005, "Internal Governance Structures and Earnings Management", Accounting and Finance, Vol. 45, No. 2, 241-267.

- De Fond, M., and Park C., 1997, "Something Come in Anticipation of Future Earnings", Journal of Accounting and Economic, Vol. 23, Issue 2, 115-139.
- DeAngelo, H., DeAngelo L., and Skinner, D., 1996, "Reversal of Fortune: Dividend Signaling and the Disappearance of Sustained Earnings Growth" Journal of Financial Economics, Vol. 40, No. 3, 341-371.
- DeAngelo, L., 1981, "Auditor Size and Audit Quality", Journal of Accounting and Economics, Vol. 3, Issue 3 183-199.
- DeAngelo, L., 1986, "Accounting Numbers as Market Valuation Substitues: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders", The Accounting Review, Vol. 61, 400-420.
- Dechow, P., Richardson, S., and Tuna, I., 2000, "Are Benchmark Beaters Doing Anything Wrong?", Working paper Series, Available at www.ssrn.com.
- Dechow, P., Sloan, R. and Sweeney, A., 1995, "Detection Earnings Management", The Accounting Review, Vol.70, No. 2, 193-225.
- Dechow, P., Sloan, R., and Sweeney, A., 1996, "Causes and Consequence of Earnings Manipulation: an Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC", Contemporary of Accounting Research, Vol. 13, No. 1, 193-225
- Degeorge, F., Patel, J., and Zeckhauser, R., 1999, "Earnings Management to Exceed Thresholds", The Journal of Business, Vol. 72, No. 1, 1-33.

- Desai, H., Hogan, C., and Wilkins, M., 2006, "The Reputational Penalty for Aggressive Accounting; Earnings Management and Management Turnover", The Accounting Review, vol. 81, No. 1, 83-112.
- DuChame, L., Paul, M., and Stephen, S., 2004, "Earnings Management, Stock Issues, and Shareholder Lawsuits", Journal of Financial Economics, Vol.71, Issue.1, 27-49.
- Efendi, J., Servistava, A., and Swanson, E., 2007, "Why Do Corporate Managers Misstate financial Statements? The Role of Option Compensation and other Factors", Journal of Financial Economics, Vol. 85, No. 3, 667-708.
- Ewart, R., and Wagnehofer, A., 2005, "Economic Effects of Tightening Accounting Standards to Restrict Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 78, No. 2, 429-448.
- Fan Qinato, 2007, "Earnings Management and Ownership Retention for Intial Public Offering firms" The Accounting Review, Vol. 82, No. 1, 27-64.
- Fields, T., Lys, T., and Vincent, L., 2001, "Empirical Research on Accounting Choice", Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, No. 1-3, 255-308.
- Folsom, D., Hribar, P., Mergenthaler,R., and Peterson, K., 2011, "Principles-Based Standards and Informativeness of Earnings", Working Paper, available at www.ssrn.com
- Francis, J., Maydew, l., and Sparkes H., 1999, "The Role of Big 6 Auditors in The Credible Reporting of Accruals" Auditing: A Journal of practice & Theory, Vol. 18, Fall, 17-34.

- Francis, J., Ryan L., Per M Olsson, and Katherine S., 2004, "Costs of Equity Earnings Attributes." The Accounting Review, Vol. 79, No. 4, 967-1010.
- Graham, J., Harvey, C., and Rajgopal, 2005, "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting", Journal of Accounting and Economics, Vol. 40, No. 1-3, 30-73.
- Gu, Z., Lee, C., and Rosett, G., 2005, "What Determines the Variability of Accounting Accruals?", Review of Quantative Finance and Accounting, Vol. 24, 313-334.
- Habib, A., and Hasen, J., 2009, "Target Shooting: Review of Earnings Management around Earnings Benchmarks", working Paper, Available at ssrn.com.
- Han, J., and Wang, S., 1998, "Political Costs and Earnings Management of Oil Companies during the 1990 Persian Gulf Crises", Accounting Review, Vol. 73, No. , 103-117.
- Healy, P., 1985, "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions, Journal of Accounting and Economics, Vol. 7, 85-107.
- Healy, P., and Palepu, K., 2001, "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of Empirical Disclosure Literature", Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, No. 3, 405-440.
- Healy, P., and Wahlen, J., 1999, "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standards Setting", Accounting Horizons, Vol. 13,365-383.

- Ibrahim, S., Xu, L., and Deal, L., 2010, "The Legal Consequences of Management of Earnings Components: Evidence Equity Offerings", Working Paper, Morgan State University, Baltimore, MD, June.
- Ibrahim, S., Xu, L., and Rogers, G., 2011, "Real and Accrual-Based Earnings Management and Its Legal Consequences", Accounting Research Journal, Vol. 24, No. 1, 50-78.
- Institute of Internal Auditors (IIA), 2005a, "corporate governance", The Institute of Internal Auditors Homepage. Available at www.theiia.org.
- Institute of Internal Auditors (IIA), 2005b, "International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing", The Institute of Internal Auditors Homepage. Available at www.theiia.org
- Jiang, J., 2008, "Beating Earnings Benchmarks and the Cost of Debt", The Accounting Review, Vol. 83, No. 2, 377-416.
- Jones, J., 1991, "Earnings Management during Import Relief Investigations", Journal of Accounting Research, Vol. 29, 193-228.
- Kothari, S., Leone, A., and Wasley, C., 2005, "Performance Matched Discretionary Accrual Measures", Journal of Accounting and Economics, Vol. 39, No. 1, 163-167.
- Krishnan, G., 2003, "Does Big 6 Auditor Expertise Constrain Earnings Management?" Accounting Horizon, 17. Supplement, 1-16.
- Lara, J., Osma, B., and Neophytou, E.,2009, "Earnings Quality in Ex-Post Failed Firms", Accounting and Business Research, Vol, 39, No. 2, 119-1138.

- Lawrence, A., Minutti-Meza, M., and Zhang, P., 2011, "Can Big 4 Versus Non-Big 4 Difference in Audit-Quality Proxies Be Attributed to Client Characteristics?", The Accounting Review, Vol. 86, No. 1, 259-286.
- Lennox, C., 1999, "Are Large Auditors More Accurate than Small Auditors" Accounting and Business Research, Vol. 29, No. 3, 217-227.
- Leone, A., and Van Horn, R., 2005, "How Do Nonprofit Hospitals Manage Earnings", Journal of Health Economics, Vol. 24, No. 4, 815-837.
- Marquadt, C., and Wiedman, C., 2004, "How Are Earnings Managed? An Examination of Specific Accruals", Contemporary Accounting Research, Vol. 21, Summer, 461-89.
- Mayhew, B., and Wilkins, M., 2003, "Audit Firm Industry Specialization as a Differentiation Strategy: Evidence from Fees Charged to Firms Going Public," Auditing, A Journal of Theory and practice, Vol. 22, Issue 2, 33-52.
- McVay, S., 2006, "Earning Management Using Classification Shifting: An Examination of Core Earnings and Special Items", The Accounting Review, Vol.81, No. 3, 501-531.
- Mergenthaler, R., 2009, "Principles-Based Versus Rules-Based Standards and Earnings Management", Working Paper, Available at www.ssrn.com
- Miller, J., 200٧, "Detecting Earnings Management: A Tool for Practitioners and Regulators", Doctoral Dissertation, Anderson University.

- Miller, J., 2009, "The Development of the Miller Ratio (MR): a Tool to Detect for the Possibility of Earnings Management (EM)", Journal of Business and Economic Research, Vol. 9, No. 1, 79-90.
- Plamorse, Z., Richardson, J., and Scholaz, s., 2004, "Determinants of Market Reactions to Restatement Announcements", Journal of Accounting and Economics, Vol. 37, No. 1, 59-89.
- Prawitt, D., Smith, J., and Wood, D., 2009, "Internal Audit Quality and Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 84, N. ٤, 1255-1280.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), 2007a, "An Audit of Internal Control over Financial Reporting that is Integrated with an Audit of Financial Statements", Available online at www.pcaobus.org.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), 2007b, "An Audit of Internal Control over Financial Reporting that is Integrated with an Audit of Financial Statements" (Adopting Release). Available online at: www.pcaobus.org.
- Recihelt, J., and Wang, D., 2010, "National and Office Specific Measures of Auditor Industry Expertise and Effect of Audit Quality" Journal of Accounting Research, Vol. 48, N. 3, 647-686.
- Romanus R., Maher J., and Fleming M., 2008, "Auditor Industry Specialization, Auditor Changes, and Accounting Restatements" Accounting Horizons, Vol. 22, No. 4, 398-413.

- Roychowdhury, S., 2006, "Earnings Management through Real Activities Manipulation", Journal of Accounting and Economics, Vol. 42, No. 3, 335-370.

- Teoh, S., Wong, T., and Rao, G., 1998, "Are Accruals during Initial Public Offerings Opportunities?", Review of Accounting Studies, Vol. 3, Pp.175-208.

- The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 1997, Statement on Auditing Standards No. 65, "The Auditor's Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements", New York.

- The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS), 2006, "Principles- Based or Rules-Based Accounting Standards", Available at www.icas.org.uk.

- Vender, H., Willenkens, M., and Gaeremynck, A., 2003, "Audit Firm Size, Public Ownership and Firms'Discretionary Accruals Management" The International journal of Accounting, Vol. 38, No. 1, 1-22.

- Zang, A., 2012, "Evidence on the Trade-off between Real Activity Manipulation and Accrual-based Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 87, No. 2, 675-703.

ملحق الدراسة

قائمة الاستبيان المستخدمة في تجميع بيانات وظيفة المراجعة الداخلية

سعادة مدير (رئيس) قسم المراجعة الداخلية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان (أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح بالتطبيق على شركات المساهمة السعودية)، ويحتاج ذلك إلى بعض البيانات المتعلقة بقسم المراجعة الداخلية والتي يتعهد الباحث بسريتها وعدم استخدامها في غير أغراض البحث ولن يتم ذكر اسم شركتكم حفاظاً على سرية البيانات. لذا الرجا من سعادتكم الإجابة على الأسئلة التالية شاكرين لسعادتكم حرصكم وحسن تعاونكم.

الباحث

١- برجاء التكرم بتعبئة بيانات الجدول التالي:

العدد الاجمالي للعاملين بالشركة	
عدد العاملين في إدارة (قسم) المراجعة الداخلية	

٢- برجاء تحديد عدد سنوات الخبرة للعاملين في إدارة أو قسم المراجعة الداخلية من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة.

عدد العاملين الجدد بدون خبرة	
عدد العاملين بمدة خبرة أقل من ٣ سنوات	
عدد العاملين بمدة خبرة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات	
عدد العاملين بمدة خبرة تزيد عن ٥ سنوات	

٣- برجاء تحديد عدد العاملين بإدارة أو قسم المراجعة الداخلية من الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة مثل زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين أو شهادات اجنبية مثل CPA أو CIA وغيرها فضلاً ضع الإجابة في المربع التالي:

٤- برجاء تحديد عدد ساعات التدريب المخططة سنوياً لكل فرد من العاملين في إدارة أو قسم المراجعة الداخلية فضلاً ضع الإجابة في المربع التالي:

٥- الرجا من سعادتكم تحديد متوسط نسبة الوقت المخصص لكل مهمة من المهام الموكلة لقسم أو إدارة المراجعة الداخلية في الخانة المقابلة له:

المهمة	الوقت التقديري المخصص للمهمة
فحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية	
مراجعة وتقويم الأداء	
المراجعة المالية	
مراجعة اعداد وعرض التقارير المالية	
تقديم الاستشارات للإدارة	
مهام أخرى	

٦- الرجا من سعادتكم تحديد الجهة التي ترفع اليها إدارة أو قسم المراجعة الداخلية تقاريرها اليها فضلاً ضع علامة صح أمام الجهة التي يرفع إليها التقارير

مجلس الإدارة		الرئيس التنفيذي	
لجنة المراجعة		المدير المالي	

شاكرون لسعادتكم حسن تعاونكم